



١٩٩٣، فإن الجمهورية الدومينيكية قد سددت المبالغ اللازمة لتخفيض المتأخرات عليها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): علينا الآن أن ننتظر وصول الممثلين الذين أدرجت أسماؤهم في قائمة المتكلمين لهذا الصباح. وأود أن أطلب إلى الوفود التي أدرجت أسماؤها في قائمة المتكلمين مراعاة الحضور إلى هنا في الوقت المحدد للإدلاء بكلماتها أمام الجمعية.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1)

السيد تايلهاردات (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إننا نعتبر أن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة هام ولازم بوجه خاص لأنه يتيح نظرة عامة للكيفية التي يمكننا بها تنفيذ مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في الظروف الحالية. والتقرير يحدد العوامل الحيوية، والصلة بين هذه العوامل؛ التي يمكن أن يساعدنا الفهم الكامل لها على إحراز تقدم كبير صوب تحقيق الأهداف المشتركة للمجتمع الدولي بأسره. ونشكر الأمين العام على الطريقة المنطقية التي وصف بها أدائه لمهام منصبه، وعلى إبراز الموضوعات التي

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيدة فريتشه (لختنشتاين)
نائبة الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠

بيان من الرئيس

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أشكر الوفود التي كانت حاضرة اليوم في القاعة في الساعة ١٠/٥، أي وفود الإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وبربادوس، وبوليفيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وزامبيا، والصين، وفنلندا، وكمبوديا، ولختنشتاين، والولايات المتحدة الأمريكية.

البند ١٢٧ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأَنْصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة (A/48/414/Add.7)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن استرعي انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/48/414/Add.7، التي تتضمن رسالة موجهة إلي من الأمين العام يخبرني فيها بأنه منذ صدور رسائله المؤرخة في ٢١ و ٢٤ و ٢٧ و ٢٩ أيلول/سبتمبر ورسائله المؤرخة في ٤ و ٦ و ١١ تشرين الأول/أكتوبر

Distr. GENERAL

A/48/PV.30

11 November 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

تشارك بالكامل ودون قيود في عملية صنع القرار.

لقد أتاحت الفرصة لفنزويلا، بوصفها عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال السنتين الماضيتين، لكي تلمس الفائدة الكبيرة للقيمة التي عقدها مجلس الأمن؛ بيد أننا لمسنا أيضا الحاجة إلى إيجاد طرق لتعزيز الشفافية والانتاج في أعمال المجلس ومداولاته، وفي عملية صنع القرار في المجلس. وتلك العملية جارية الآن؛ واستمرارها سيؤدي الى توسيع النطاق السياسي للمجلس. إن إجراءات المجلس الحالية، نظرا لطرائقها الحالية ونطاق قرارات المجلس، تتطلب بلا خلاف اشتراكا أكبر ومسؤولية أكبر من جانب جميع الدول الأعضاء. وهذا، إلى جانب عملية إعادة النظر في تشكيل المجلس، ينبغي أن يحقق توازنا أفضل وشعورا أكبر بالمسؤولية المشتركة مع الجمعية العامة، لصالح المنظمة بأسرها. ونحن نشاطر الأمين العام إيمانه بأن الإصلاحات اللازمة ينبغي أن تتم في موعد غايته الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة.

إن مفهوم التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين بدأ يتطور. وهناك حالات جديدة جاهزة الآن للعمل الجماعي استنادا إلى ذلك المفهوم. وحدثة هذا المفهوم تثير تساؤلات عديدة بالنسبة لأفضل وسيلة لتلبية المطالب الجديدة. والمنظمة تستجيب بأدوات مؤسسية، وعموما، باستخدام القواعد الاجرائية الحالية. ونحن نتساءل، عما إذا كان من المستصوب، إذا استمر هذا الاتجاه، تركيز مسؤوليات متزايدة أبدا في مجلس الأمن.

ونرى أنه لا ينبغي ببساطة تجاهل الصلة المشار إليها في تقرير الأمين العام بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونعتقد أنه ينبغي عكس اتجاه الصلة المشار إليها. إذ لا ينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يسترعي إنتباه مجلس الأمن إلى الأزمات الاقتصادية أو الاجتماعية حتى يقوم الأخير باتخاذ إجراء وقائي. فهذا الإجراء الوقائي يقع في جوهر مسؤوليات المنظمة ومنظومة الأمم المتحدة بأسرها في الميدان الاقتصادي والاجتماعي. ولكن بإمكاننا أن نستطلع سبيلا لإسهام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عند نشوء أزمة، في إيجاد حل للجوانب الاقتصادية أو الاجتماعية للأزمة. وبدلا من اتخاذ قرارات تدعو إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والانسانية والتوصية بإنشاء صناديق تبرعات، أو الوعد باتخاذ إجراء من جانب الوكالات المتخصصة، بإمكان مجلس الأمن أن يوصي أو يطالب المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدراسة وتحديد طرائق توفير المساعدة اللازمة كلما أمكن، في جميع مجالات اختصاصه. ومن شأن هذا

يتوجب علينا اتخاذ إجراءات بشأنها وتلك الموضوعات التي يلتمس فيها إرشادنا.

وتشاطر فنزويلا بالكامل الأمين العام اقتناعه بأن المنظمة قادرة على الاستجابة بشكل حاسم وخلاق لمطالب المجتمع الدولي المعاصر ولقيم السلم والديمقراطية والتنمية التي برزت بوصفها عوامل مشتركة لا خلاف عليها في العمل السياسي للدول الأعضاء. وفنزويلا، بوصفها أحد البلدان المؤسسة للمنظمة، تتشاطر هذا الاتجاه؛ وهذه هي القيم ذاتها التي يركز عليها نظامنا السياسي المحلي وأنشطتنا الدولية.

ونرحب بوجه خاص بتأكيد التقرير على الاعتراف بأنه، على الرغم من ترابط هذه العوامل الثلاثة - السلم والديمقراطية والتنمية - وعلى الرغم من انتشارها على نطاق عالمي، فإن سيادة الدولة والسيادة الوطنية يظلان حجري الزاوية لقدرة المنظمة على القيام بعمل إجماعي متضافر في جميع جوانب عملها الواسع.

وأود أن أركز اليوم على نظرة الأمين العام للمنظمة. وعندما ننظر الجمعية أو لجانها الرئيسية في سائر بنود جدول الأعمال، ستتاح لنا الفرصة للإدلاء بالمزيد من التعليقات المفصلة على بعض المسائل الأخرى العديدة التي يتناولها التقرير.

واتفاقا مع الأمين العام، نرى أن المنظمة، في مواجهة سلسلة جديدة من المسؤوليات وقبل كل شيء إمكانيات العمل، ينبغي أن تولي الأولوية لإعادة تقييم نفسها حتى يمكنها التكيف بشكل فعال للظروف الجديدة. وفي رأينا أن الأمين العام كان صائبا في تحمل مسؤولية التصدي للوضع الراهن واقتراح مجالات العمل السياسي والتنظيمي والاداري في هذا الصدد.

وتهتم جميع الدول الأعضاء اهتماما لا يفتر بتقرير الأمين العام "خطة للسلم" (A/47/277). وهذه الخطة توضع موضع الاختبار في العديد من الأزمات التي نشأت خلال العام الماضي. وإن التزام الأمين بأن يعرض علينا للنظر خطة للتنمية ترتبط فكريا وإجرائيا بـ "خطة للسلم" يضمن أن يكون هذا الزخم الجديد شاملا، وأن تضي المنظمة بواجبها في تناول جميع جوانب المهمة المناطة بها بموجب الميثاق.

وحسب ما جاء على لسان وزير الشؤون الخارجية لفنزويلا، نحن مقتنعون بأننا يجب أن نعمل من أجل منظمة تتسم بقدر أكبر من الديمقراطية والشفافية، منظمة تشعر فيها كل الدول الأعضاء بأنها

أخيراً، في هذه المحاولة للرد على الأفكار المتعلقة بهيئات الأمم المتحدة والواردة في التقرير، أود أن أشير باختصار إلى الأمانة العامة. إن فنزويلا تؤيد مبادرات الأمين العام الرامية إلى تحسين نوعية والتزام موظفي المنظمة، وترشيد بنياتها للوفاء بالاحتياجات الجديدة، وتصحيح سوء استخدام الأموال وتقليل الإسراف، وترحب بهذه المبادرات بشكل عام. ولا نود هنا إلا أن نشير باختصار إلى أن هذه العملية - كما هو الحال في أية منظمة تحاول الاستجابة للاهتمامات المتنوعة - سوف تحظى بالتأييد إذا اضطلع بها بالرضا المتبادل، وتناولت أولاً الحاجة إلى وفاء بالمهام القائمة وبالتشاور مع الدول الأعضاء.

إن التحدي المطروح أمامنا لا يتمثل فقط في الترشيح وزيادة الكفاءة: إننا نحتاج أيضاً إلى الشعور بأننا نقوم بدور نشط في عملية يشترك فيها أيضاً الأمين العام، والدول الأعضاء فرادى، وهيئات الأمم المتحدة التي يعبر من خلالها عن مقاصد وأهداف الميثاق.

السيد اندر فورست (الولايات المتحدة الأمريكية)
(ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة يسرها أن تنتهز هذه الفرصة لتعرب مرة أخرى عن امتنانها للأمين العام على إدارته شؤون الأمم المتحدة خلال ما يجب اعتباره بالتأكيد واحدة من أشد السنوات كثرة في المطالب في تاريخ هذه المنظمة. إن قصة حصاد ونطاق هذه الشهور الإثني عشر مروية بإسهاب في التقرير الشامل المعروف علينا اليوم.

وبينما نجد فيه مواضيع هامة عديدة مطروحة، سنقصر تعليقاتنا على مسائل عملية قليلة ذات أهمية خاصة ونتيجة خاصة: الأنشطة المتعلقة بالسلام، ومسألة مكاتب الأمم المتحدة المؤقتة، وتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، والشؤون الإنسانية والتنمية.

أولاً، في الفرع المعنون "حفظ السلام في سياق متغير"، نرحب بمقترحات الأمين العام الهامة الجديدة التي تطرح في الوقت المناسب لتعزيز إدارة ودعم طائفة تزداد اتساعاً من الأنشطة المتعلقة بالسلام. واسمحوا لي بأن استرعي انتباه أعضاء الجمعية إلى بعضها.

أولاً، نوافق على أن الصحافة المهنية القوية وأنشطة الإعلام العام جزء لا يتجزأ من صنع السلام. ونرحب بالاهتمام الذي يلقاه هذا البعد من حفظ السلام

تحقيق صلة وظيفية أفضل وأكثر فعالية بين هذين الجهازين الرئيسيين، إلى جانب اشتراك عدد أكبر من الدول الأعضاء في المسائل الملحة المعروضة على المنظمة. ويمكن أن يؤدي هذا، بالاقتران بالعملية الجارية لإعادة التشكيل والتنشيط، إلى جعل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر تركيزاً وفعالية، وجعله يشارك بالكامل في جميع البنود المطروحة على المنظمة. كما ينبغي أن ننظر فيما إذا كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ضوء آلياته التنفيذية الحالية، يستطيع حقاً أن يضطلع بمهام إضافية. وإن اقتراح الأمين العام بإنشاء آلية رفيعة المستوى تعمل بين الدورات، له أهمية خاصة في هذا السياق.

ونعتقد أن المطلوب، بدلاً من مركزة عملية صنع قرار، توزيع الاختصاصات من أجل توفير الاشتراك السليم والكامل لكل محفل من المحافل المتاحة لنا.

إن التعليقات المتصلة بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي هامة أيضاً بالنسبة لمحكمة العدل الدولية. ولقد رأينا كيف أن مجلس الأمن، في إحدى الحالات التي يتناولها، اضطلع بواجباته دون انتظار لنتيجة العملية القانونية المنصوص عليها في اتفاقية دولية. وكما أشار الأمين العام، فإن محكمة العدل الدولية، بصفتها جهازاً رئيسياً من أجهزة الأمم المتحدة، يجب أن تقوم بوظائفها أيضاً على نحو تام على اعتبار أنها "جزء لا يتجزأ من جهود الأمم المتحدة لإحلال السلم" (A/48/1، الفقرة ٦٤)، عندما يطلب منها القيام بذلك، وينبغي ألا تتعرض أنشطتها لأي مساس أو مشروطية من جانب أنشطة أجهزة أخرى. وعدم تحقيق ذلك، سيكون فيه تعزيز للانتقائية وليس في هذا ما يفرضي إلى تعزيز الهيئة القانونية الرئيسية للأمم المتحدة.

ولئن كان ذلك يثير القلق عندما تتداخل مصالح الحلول السياسية والحلول القانونية فإن هذا القلق يكون أقل قدراً عندما يحاول المجتمع الدولي وضع نظام قانوني أوسع نطاقاً للاستجابة للحالات الجديدة التي تواجهه. ولقد رأينا، على سبيل المثال، أنه كان من الضروري إنشاء محكمة خاصة لإصدار أحكام بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية المرتكبة في يوغوسلافيا السابقة، وأنه طرح منذ سنوات قليلة مضت اقتراح بإنشاء محكمة عقابية دولية، ربما يكون اهتمام الأمين العام بالحفاظ على مفهوم توفر نظام قانوني وحيد وعالمي معقولاً، لكن من المؤكد أن الواقع يتجاوز تلك الأمنية. وقد يكون من المفيد أن ننظر الدول الأعضاء في القريب العاجل وبشكل مستفيض وأكثر تفصيلاً - وبمساعدة الأمين العام - في آثار الاتجاهات التي يلفت انتباهنا إليها في تقريره.

تأمل أن يساعد التقرير في التحفيز على إجراء مناقشة أكثر واقعية ووضع برنامج عمل للنهوض بالتنمية.

وفيما يتعلق بمعالجة حقوق الإنسان في التقرير، سرنا أن نقرأ أنه "لا يمكن أن تكفل حقوق الإنسان فعلا إلا في إطار ديمقراطي" (A/48/1، الفقرة ٢٧٥) وأن "عملية التحول إلى الديمقراطية لا يمكن فصلها عن حماية حقوق الإنسان" (المرجع نفسه). وكما ذكر الرئيس كلينتون أمام هذه الجمعية خلال المناقشة العامة:

"يجب أن يكون هدفنا الأسمى تعزيز وتوسيع المجتمع العالمي للديمقراطيات المرتكزة على السوق" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٤، الصفحة ١٠).

ومن ثم فإننا في وفاق مع الأمين العام. وبالإضافة إلى هذا، نعتقد أن تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في حقوق الإنسان هدف هام لهذه المنظمة. وهذا يمكن إنجازه على أحسن وجه عن طريق إنشاء منصب مفوض سام لشؤون حقوق الإنسان، ونأمل أن نعمل مع الأمين العام على بلوغ هذه الغاية.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانجليزية): من دواعي الشرف والامتياز البارزين بالنسبة لي أن أتكلم نيابة عن بلدان عدم الانحياز بشأن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1). إنه شامل ويوفر لنا صورة كاملة لما تفعله الأمم المتحدة وما تطالب بالقيام به، وكذلك اقتراحات لتعزيز أدائها وتحسين كفاءتها. وبالفعل فإنه أكثر تفصيلا من أي تقرير قدم من قبل في السنوات الماضية. وهو يعبر عما للمنظمة من منزلة رفيعة وهيبة معززة في مختلف ميادين عملها. وبلدان حركة عدم الانحياز مدينة بالكثير للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي لقيادته المتفانية في توجيه عمل المنظمة.

لقد شهدت السنوات القليلة الماضية تحسنا هائلا في المناخ الذي تعمل فيه الأمم المتحدة. وقد حدد الأمين العام بحق الطبيعة الشاملة للتحديات العالمية خلال السنة الماضية ومن ثم، كون الأمم المتحدة هيئة لا غناء عنها لمواجهة هذه التحديات. إن هذه التحديات العالمية تتطلب نهجا متكاملًا للسلام والأمن والتنمية. وتؤكد "خطة للسلام" و "خطة للتنمية، التي تعتبر الآن في مرحلة الإعداد، الطابع الشمولي والمتكامل للنهج الجديد الذي يبرزه الأمين العام. وإننا نتفق تماما

في التقرير، ونشجع الأمين العام على اتخاذ تدابير لدعمه.

ثانيا، نود أن نؤكد على التدريب المحسن والتجنيد المدني لبعثات حفظ السلام، ونعتقد أن اتخاذ خطوات جسورة في هذين المجالين ينبغي أن يولى درجة عالية من الأولوية.

ثالثا، نؤيد بشدة الاقتراح بأن تنشئ الجمعية العامة نظاما لتخصيص جزء من التكلفة التقديرية لكل عملية من عمليات حفظ السلام، وعلى نحو سريع، ونأمل أن تتمكن اللجنة الخامسة قريبا من توجيه انتباهها إلى هذه المسألة الهامة.

رابعا، نلاحظ أن الأمم المتحدة بدأت تستعين بخدمات المقاولين التجاريين للقيام بأنشطة الدعم لعمليات الأمم المتحدة الميدانية. وما دامت هذه العقود تغطي الأنشطة غير الحساسة وتكافأ على أساس تنافسي - ومفتوحة لمناقصات من شركات في جميع المناطق الجغرافية - نعتقد أنها استجابة سليمة وملائمة للمطالب المتزايدة بسرعة.

أخيرا، نرحب بشدة بإدماج شعبة العمليات الميدانية في إدارة عمليات حفظ السلام، ونتوقع أن يعزز هذا التغيير وبشكل كبير سلطة الإدارة التنفيذية لعمليات حفظ السلام تحت توجيه الأمين العام.

وإذ أتحوّل إلى المجال الاقتصادي والاجتماعي، هنالك مجال آخر يهم الولايات المتحدة هو اقتراح الأمين العام بإنشاء مكاتب متكاملة في الدول المستقلة حديثا وفي أماكن أخرى أيضا. وبشكل عام، فإن الولايات المتحدة تؤيد المبدأ الكامن وراء اقتراح الأمين العام. إن تحسين التنسيق وتحقيق كفاءة أكبر في عمليات منظومة الأمم المتحدة، هدف سعت إليه الولايات المتحدة طويلا في جميع المحافل الحكومية الدولية. ومع هذا، نعتقد أن الاقتراح يتطلب مزيدا من التحليل، والمعلومات والمناقشة لضمان أن تعمل الآليات المنشأة بكفاءة وتعاون، لتحقيق مقاصد وأهداف وكالات الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالمسائل الإنمائية، تتطلع الولايات المتحدة باهتمام إلى المقترحات التي يذكر الأمين العام أنها ستطرح في "خطة للتنمية"، وسيتوفر للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين تقرير مبدئي بشأن الموضوع. ويسرنا أن الأمين العام ذكر في تقريره عن أعمال المنظمة أن تقريره سيتضمن مبادئ توجيهية لعمل الأمم المتحدة في المستقبل. والولايات المتحدة

لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية دون أن تخلف آثارا وبيلة على تطلعات المجتمع الدولي إلى السلم والتنمية.

وتعتقد البلدان غير المنحازة أن الأمم المتحدة ينبغي أن تصبح فعالة باعتبارها الأداة المركزية التي لا يمكن استبدالها من أجل نظام دولي جديد ومتجدد النشاط. وفي هذه المساعي، يتمثل الهدف الرئيسي في زيادة قدرة المنظمة على التجاوب مع الحقائق المتغيرة والتحديات الناشئة للسلم والتنمية، ومن ثم، ينبغي اتخاذ الخطوات لا من أجل ضمان القدرة المالية للمنظمة فحسب، ولكن أيضا من أجل كفاءة أداؤها لدورها بأسلوب ديمقراطي، أي بأكبر قدر من المشاركة والتشاور والالتزام في أعمال المنظمة من قبل جميع الأعضاء. وفي هذا السياق، نشعر بالامتنان لأن نلاحظ في التقرير أن الجمعية العامة تلعب دورا عمليا متزايدا في الأنشطة العالمية. وبالنظر إلى أن الجمعية العامة قد نمت عضويتها، فإن أنشطتها الموسعة تتضمن معالجة مسائل تتصل بصيانة السلم والأمن الدوليين. ومن الواضح، أن هناك أيضا حاجة من أجل تبسيط وتنشيط عمل الجمعية من جديد. وبهذا، يمكن للجمعية أن تحدد برنامج عملها على نحو أكثر وضوحا وأن تضي على قراراتها أهمية أعظم وسلطة أكبر.

وفي نفس الوقت، تلتزم البلدان غير المنحازة بإقامة علاقة متوازنة بين الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة. وفي هذا المضمار، من الضروري أن نضمن إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس الأمن، تمشيا مع إصلاح الأمم المتحدة الذي يستهدف تحقيق المزيد من الديمقراطية والشفافية في أعمال جميع أجهزة الأمم المتحدة. إن استعراض عضوية مجلس الأمن قد أصبح أمرا ملحا في ضوء التغييرات الجذرية التي وقعت على الساحة الدولية. وينبغي أن يكون مثل هذا التقييم الجديد شاملا في طبيعته، حرصا على زيادة فاعليته ومصداقيته، وأن يوفر تمثيلا منصفًا ومتوازنًا، وأن يسهل مشاركة الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي تشكل غالبية المنظمة. ونأمل أن يتحقق التوصل إلى قرار بشأن إعادة هيكلة مجلس الأمن قبل الذكرى الخمسين لإنشاء المنظمة. وعلاوة على ذلك، إننا نوافق أيضا على الاقتراح بعقد جلسات دورية للمجلس على المستوى الوزاري. وفي هذا المضمار، بينما نرحب بملاحظة الأمين العام القائلة بأن للعضوية أهمية حيوية، من الأهمية بمكان أيضا الاعتراف الكامل بجوانب أخرى تتصل بأداء مجلس الأمن لوظائفه

وفيما يتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إننا نتفق مع الأمين العام بأن المجلس ينبغي أن يتلقى الآن اهتماما أكبر مما كان يتلقاه خلال الحرب الباردة.

على أنه بالنظر إلى تحديات وحقائق عصرنا هذه، من الواضح أن هذه المنظمة العالمية، أي الأمم المتحدة، قد أصبحت حقا مؤسسة لا غنى عنها.

وفي مجالي السلم والأمن، استعادت الأمم المتحدة نشاطها وشبابها. وفي فترة قصيرة من الوقت حققت المنظمة سجلا من الإنجازات الهامة. إن أنشطة حفظ السلم وصنع السلم التي شرع فيها في مناطق كثيرة من العالم قد اكتسبت أبعادا جديدة لا نظير لها في الماضي من حيث التنوع واتساع النطاق. ونحن نتفق على أنه يوجد جيل ثان من صون السلم يجمع بين الجوانب السياسية والعسكرية والإنسانية، وأن هذه الجوانب ينبغي تناولها بأسلوب موحد ومتكامل. ومع ذلك تعتقد الحركة أن هذه الأنشطة ينبغي متابعتها بأسلوب متوازن وبالالتساق التام مع مبدأ مقدس هو عدم التعدي على سيادة الدول وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي.

وبالمثل، نتفق مع تقييم الأمين العام القائل بأن التنمية أصبحت تفهم الآن على أنها تنطوي على أبعاد عديدة. فهي لم تعد تقتصر على مجرد السياسات والموارد الاقتصادية، بل تتضمن أيضا عناصر سياسية واجتماعية وتعليمية وبيئية.

كذلك كان لانهاء الحرب الباردة واختفاء الجمود الأيديولوجي، أثرهما على دور المنظمة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفي عدة مجالات أخرى، تتراوح بين البيئة والسكان، تقف الأمم المتحدة في صدارة الجهود الدولية لإدارة التحول والتغيير.

ومع ذلك، كما يوضح تقرير الأمين العام، فإن فترة ما بعد الحرب الباردة لم تجلب في ركابها إنهاء جميع حالات الصراع، إذ أن الكثير منها لا يزال مستمرا دون نقصان ودون ظهور حل في الأفق. وبالمثل، رغم توفر مناخ مهيب بدرجة أكبر للبحث والتفاوض الجاد بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، لا نلمس أي تقدم مضموني. في الواقع، إن ازدياد رؤية الأمم المتحدة كأداة لا غنى عنها أمر لم يصاحبه توفير الموارد الكافية للفرص الجديدة التي تتيحها فترة ما بعد الحرب الباردة أو التحول السريع الجاري الآن في الاقتصاد العالمي.

ولهذا ننظر بانشغال عميق إلى الأزمة المالية التي تواجه المنظمة الآن. فبينما نرى المنظمة تتروح تحت وطأة التوقع، المتزايد بدرجة لم يسبق لها مثيل، بأنها يجب أن تعالج على نحو فعال مجموعة كبيرة من القضايا المعقدة، فإنها تجد نفسها مغلولة اليد بسبب هذه الأزمة المزمنة. إن تلك الهوة بين المطالب والقُدوة

المجالين الاقتصادي والاجتماعي تبدو أقل تركيزاً من أعمالها في القطاع السياسي، وهذا ناشئ عن انتشار الهيئات الحكومية الدولية في هذين القطاعين، والافتقار إلى التنسيق فيما بينها. ربما يكون ذلك صحيحاً، ولكن ينبغي ألا نخضع عامل الافتقار إلى الإرادة السياسية من هذه المعادلة. وينبغي، في أية جهود تبذل من أجل زيادة التنسيق، عدم تجاهل التوجه الجديد والتركيز الجديد على التنمية. وفي هذا السياق، من الجدير بالذكر أن أية تغييرات هيكلية يجريها الأمين العام ينبغي أن تخضع لموافقة الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

ويسعدنا أيضاً، في حركة عدم الانحياز، أن الأمين العام تناول بلباقة وقوة إقناع الجوانب المفاهيمية للحقائق العالمية المتغيرة من حيث صلتها بالتنمية، والصلات التي تربطها بالسلم والاستقرار والديمقراطية. ونحن نرى بزوغ معالم مثل هذا المفهوم. وقد التزمت حركتنا، في قمتها العام الماضي، بشن حرب على الفقر والأمية والتخلف، والنهوض بالتنمية ذات القاعدة العريضة والتي تتمحور حول الشعب، بما في ذلك تعزيز الموارد البشرية من أجل التنمية. وسعت أيضاً إلى تعجيل التنمية القائمة على التوزيع العادل والنمو والاستقرار. وبإمكان الحركة أن تتفقد إذن مع الأمين العام في تأكيده على أنه لا يمكن أن تزدهر التنمية بدون أن يوازيها تقدم في التحول إلى الديمقراطية، وبخاصة على المدى البعيد. بيد أنه من المهم الإشارة إلى أن الديمقراطية، على غرار التنمية، عملية تطويرية يمكن أن تنمو وتزدهر على أفضل وجه من خلال رعايتها تدريجياً وفقاً لمعايير البلد وعاداته. فالديمقراطية ليس لها صيغة واحدة تطبق على جميع البلدان، بما أننا ندرك تماماً وجود الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وكما جرى التأكيد عليه في التقرير، هناك أيضاً حاجة إلى قيام ديمقراطية بين البلدان. ومع ذلك، أشار الأمين العام في الفرع المتعلق بتطوير المجتمع العالمي، إلى الحقيقة المروعة، على حد وصفه لها، التي مؤداها أن الثغرة الآخذة في الاتساع بين أغنى بلدان العالم وأفقرها تواجه باللامبالاة في معظم الأحيان. وبما أن للأمم المتحدة دور محوري في سد هذه الثغرة، فإننا نتطلع إلى وفاء الأمين العام بوعدته بتقديم شرح كامل لنهج الأمم المتحدة تجاه التنمية، في خطة للتنمية. وتؤيد الحركة تماماً هذه المبادرة، وتلتزم التزاماً كاملاً بالمشاركة في المناقشات المقبلة التي ستجرى بشأن التقرير الأولي قبل نهاية الدورة الثامنة والأربعين.

وعلى نفس المنوال فإن حركة عدم الانحياز، في معابقتها للفجوة الآخذة في الاتساع والاتجاهات

بل إننا نريد أن نرى المجلس يقوم بوظائفه بالكامل وفقاً لولايته الواردة في الميثاق. غير أننا نلاحظ بأسف الإخفاق في التوصل إلى توافق آراء في دورة الجمعية السابعة والأربعين بشأن إعادة تشكيل الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بها. أما عن موضوع قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي برفع تقارير إلى مجلس الأمن بشأن حالات معينة تهدد السلم، فإننا نعتقد أن تلك الممارسة ستعارض مع موقف حركة عدم الانحياز القاضي بضرورة قيام علاقة متوازنة بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة.

إن أنشطة صون السلم تستخدم الآن بطرق لم يسبق لها مثيل طوال التاريخ. وبالتالي، إن عدم اليقين والخلاف فيما يتصل بتكوين عمليات صون السلم وتسلسل قياداتها وتمويل ولايتها والإطار الزمني المحدد لها، بالإضافة إلى سلامة أفرادها، مما يعطل في كثير من الأحيان فاعليتها. ومن الأهمية بمكان البحث عن سبل ووسائل يمكن أن يبني عليها توافق في الآراء لضمان الدعم العالمي لهذه الأنشطة. ومن أجل هذا الغرض إن أدوار كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والأمين العام تتطلب تقييماً دقيقاً جديداً.

وتشعر البلدان غير المنحازة بالامتنان إذ تلاحظ أنه في سياق تحديد نطاق حالات الصراع وحسمها، اتخذ الأمين العام عدة مبادرات وإجراءات تشكل إطاراً لتسهيل التسوية السلمية وفقاً للقرارات ذات الصلة. وستؤيد الحركة بحزم مساعيه من أجل تعزيز قدرة الدبلوماسية الوقائية، وعمليات صون السلم وصنع السلم، وهي عمليات خدمت وستواصل الخدمة فيها بلدان غير منحازة عديدة.

وفي المجال الاقتصادي، يتضمن التقرير عدة أفكار هامة ومفيدة، ولا سيما فيما يتعلق بمفهوم التنمية. ومما يكتسي أهمية خاصة بالنسبة للحركة أن الطاقة الهائلة الكامنة في المنظمة أصبحت توجه بطريقة جديدة ومنعشة إلى أبراز ضرورة التنمية واستئصال الفقر. وقد نجحت الحركة، في قمة جاكارتا، في وضع التنمية واستئصال الفقر مرة أخرى على قمة جدول أعمالها باعتبارها حتمية أساسية في هذه الحقبة الجديدة حقبة ما بعد الحرب الباردة. ولهذا نتقرب بحماس صدور التقرير المقبل للأمين العام المتضمن خطة للتنمية باعتباره نقطة تحول في تاريخ التعاون الدولي من أجل التنمية. وتأمل حركة عدم الانحياز بصدور هذا التقرير أن تعطي التنمية، أخيراً، توكيداً لا يقل عما يعطى لجدول الأعمال السياسي.

إن الأمين العام يرى أن أعمال المنظمة في

تتخذ أبعادا عالمية في مداها وفي نتائجها، فإنها تتطلب جهدا عالميا من أجل إيجاد الحلول لها. إن ظهور نظام عالمي جديد أكثر عدلا ورشدا لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تعاون وحوار دوليين دائمين، من خلال نهج متماسك ومتكامل وشامل، وهو ما يدعو إليه الأمين العام.

السيد ريميريز دي استينوز (كوبا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية): إن وفد بلدي يشعر بالسعادة لأننا نجري هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام، ونستأنف، بالتالي، الممارسة الصحية التي نقوم فيها سنويا، في الجمعية العامة، بالنظر في وثيقة تتجاوز محتوياتها عموما استعراض أنشطة المنظمة في العام الماضي، لتوجز الأعمال التي تنوي الأمم المتحدة القيام بها في المستقبل.

ومن المؤسف أنه في مثل هذه المناقشة، لا يمكن النظر بتعمق في كل جانب من جوانب التقرير. لذلك سنركز على نهجه العام وعلى بعض العناصر التي يرى وفد بلدي أنها ذات أهمية قصوى.

يعترف الأمين العام، في مقدمة تقريره، بأن:

"الدول وسيادتها لبنات بناء لا غنى عنها في النظام الدولي وفي حل المشاكل" (A/48/1، الفقرة ١٣).

ويؤكد على أن "الدولة وسيادتها الوطنية" (المصدر نفسه، الفقرة ١٤) هما الصلة الضرورية بين الفرد بذاته والعالم المعقد على نحو متزايد الذي يجد نفسه فيه. وهو يشير أيضا إلى أنه:

"بدون سيادة الدولة، يمكن أن تدمر أداة التعاون الدولي ذاتها وأن يغدو التنظيم الدولي نفسه مستحيلا" (المصدر نفسه، الفقرة ١٦).

وفي مكان سابق من التقرير، يوضح الأمين العام أنه، حسب تقديره:

"لا ينبغي للديمقراطية أن تستقر داخل الدولة فحسب، ولكن فيما بين الدول في المجتمع الدولي" (المصدر نفسه، الفقرة ١٠).

وبالمثل، يشير مرارا في المقدمة إلى أهمية مشاكل التنمية وإلى الدور الذي يجب أن تضطلع به منظماتنا في حلها. ونحن نتفق تماما مع الأمين العام في أن أنشطة التنمية:

غير المقبولة في الاقتصاد العالمي والعلاقات الاقتصادية العالمية، فضلا عن اعترافها بالترابط المتنامي بين الدول، والطابع العالمي للمسائل والمشاكل، تدرك تمام الإدراك إن العلاجات الجزئية والخاصة ليست الجواب. والنهج الأحادية أو الثنائية أو الإقليمية ليست كافية أيضا. وبدلا من ذلك، يجب التصدي لمثل هذه المسائل على نحو شامل وعالمي. والحركة إذن لا ترى بديلا من قيام تعاون دولي من أجل التنمية، وبالتالي طالبت بإعادة تفعيل الحوار والشراكة بين الشمال والجنوب. بيد أن الحركة هذه المرة تنظر إلى هذا الحوار على أنه حوار قائم على الضرورات الاقتصادية المتمثلة في المصالح والمنافع المتبادلة، والتكافل الحقيقي والمسؤولية المشتركة. وبالتالي فإننا ننظر إلى الحوار وخطة التنمية على أن كلا منهما يكمل الآخر ويتوافق معه؛ ومن شأنهما معا أن يمكننا المجتمع الدولي من التوصل إلى تفاهم على المسائل الأساسية المتمثلة في التغلب على التخلف والفقر في البلدان النامية، وفي أفريقيا بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية التي تناولها التقرير، ترحب بلدان عدم الانحياز بنهج الأمين العام المتكامل في التصدي لمسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن التقدم المحرز بالفعل في الإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية. وإننا نتطلع إلى إنهاء الدراسات التحضيرية الجارية حاليا بشأن المؤتمر، وإلى تحديد أهداف التنمية الاجتماعية الممكن إحرازها.

وفيما يتعلق بالنهوض بالمرأة، نقدر عمل الأمين العام المتعلق بإيجاز عدد من الخطوات المتخذة من أجل إضفاء قدر أكبر من التلاحم على أنشطة الأمم المتحدة، ويحدونا الأمل في أن يسهم ذلك في نجاح المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المقرر عقده عام ١٩٩٥.

أخيرا، فيما يتعلق بنتائج المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا، أبرز التقرير بحق أهمية الحاجة إلى قيام تعاون بين الدول الأعضاء، باعتباره عنصرا رئيسيا في تعزيز هذه الأهداف. وفي هذا الصدد، تلاحظ الحركة بارتياح أن التقرير أكد على الحق في التنمية والحاجة إلى شراكة فعالة لجميع المعنيين بغية تعزيز هذه الأهداف.

وفي المحيط العالمي الراهن، فإن وجود تفاعل وترابط بين المشاكل السياسية والاقتصادية أمر بديهي. وفي عالم يتزايد فيه الترابط، أصبح الاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو والتنمية معا أكثر تشابكا. وبما أن المشاكل التي نواجهها

المتحدة؟ ألا يمكن أن تكون هذه الأموال ذاهبة الى إجراءات برنامجية وميزانية لصالح أنشطة أخرى؟

على عكس ذلك تماما، فالموارد المخصصة لعمليات حفظ السلام - فضلا عن أن توفيرها يقتضي منا، نحن الدول الأعضاء في المنظمة، أن تفرض عبئا ثقيلًا على الجنوب المهمش - قد زادت بشكل كبير، كما أصبحت احتمالات القيام بالمزيد من هذه العمليات طموحة الى حد جعل الأمين العام يلمح في تقريره بأنها تجاوزت قدرة المنظمة.

ولكن الخطورة المترتبة على قلب الشكل الهرمي للأولويات الذي أشرنا إليه، نجده بنفس القدر في آثاره الجانبية في كل مجالات عمل المنظمة تقريبا. وقد لاحظنا بقلق أن التقرير لا يؤكد فقط سيادة مجلس الأمن - بكل ما يعانیه من عيوب هيكلية في العضوية وفي إجراءات سير العمل فيه - بل إنه يكرر المناشدة بزيادة سلطة المجلس واخضاع الهيئات الرئيسية الأخرى لقراراته. فالفقرة ٤٢ مثلا، التي تلخص، في مجرد اقتراح، الفلسفة الكامنة في هذه الوثيقة برمتها، تخضع دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمجلس الأمن، وتوسع ولاية مجلس الأمن لتشمل كل مجالات أنشطة الأمم المتحدة، وهي تمثل خطوة أخرى صوب هدف تحويل مجلس الأمن الى شكل من أشكال الحكومة العالمية.

وحقيقة أن الفقرة ٦ من التقرير تقول إنه:

"من المؤكد أن لا تكون للجيل الثاني من أعمال حفظ السلام أبعاد عسكرية فقط، وإنما ستكون له أيضا أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وإنسانية وبيئية" (A/48/1 الفقرة ٦).

تسير فيما يبدو، في اتجاه مماثل، وتعتبر أن مجلس الأمن هو الهيئة المسند إليها كل هذه العمليات.

إن إعادة إقامة التوازن ستعني بالضرورة أن تستأنف الجمعية العامة، في الواقع العملي، القيام بالوظائف المتصلة بحفظ السلام وتسوية الخلافات بالوسائل السلمية، وهي وظائف أسندها إليها الميثاق.

وفي الفقرة ٢٢ من التقرير، يشكو الأمين العام، وبحق، من أن وسائط الإعلام تركز أنظارها على عمليات حفظ السلام مما يعطي الانطباع بأن الجوانب الأخرى يجري تجاهلها. وعلينا أن نتساءل، بادئ ذي بدء، عما إذا كانت وسائط الإعلام مخطئة حقا. ألا يمكن أن تكون الصحافة قد رأت الحالة كما هي

"تشكل الأسس التي يقوم عليها الأمن والاستقرار في العالم". (المصدر نفسه، الفقرة ٢٢).

إننا نشير إلى هذه المفاهيم على وجه التحديد لأن وجودها في المقدمة قد يوهم القارئ الغافل بأنها ركيزة الوثيقة عموما وأساسها الفلسفي. وللأسف هناك القليل الذي يوحي بهذا الأمل.

ويمكن أن يرى من التقرير بأكمله - وهذا أمر ثابت - أن مشاكل التنمية في العالم الثالث، وهي إحدى المآسي الرئيسية التي تواجه العالم المعاصر، تخضع عمليا لتنفيذ مفاهيم جديدة يفترض أن ترمي إلى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. لقد تغيرت الأولويات، وفي التقرير ضاع التوازن الضروري، بين حفظ السلم وواجبات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

ومما يبعث على القلق أننا نلاحظ، في الجهود الرامية الى تنفيذ ما يسمى بنهج الأمم المتحدة المتكامل - وهو نهج يقوم، وفقا للتقرير، على السلم والأمن، والديمقراطية، وحقوق الإنسان والتنمية، بنفس هذا الترتيب - إن الطبيعة المتكاملة المفترض أنها أعطت اسمها لذلك النهج لا تختفي فحسب، بل إن الشكل الهرمي الذي ما فتئنا نحن في البلدان النامية نطالب به طيلة عقود أصبح معكوسا. إن التنمية والتعاون الدولي لتحقيق التنمية يجب أن يكونا الشاغل الرئيسي لهذه المنظمة، وليس للأليات الأخرى التي، الى جانب استجابتها لمصالح جزئية ومحددة تماما، تشكل احتمالا رئيسيا للتدخل. وبالمثل، نجد أنه، مع الترتيب المتوقع للأولويات، تجري تهيئة الظروف لظهور أحوال جديدة، شاهدنا مقدمتها بالفعل بإحساس من القلق، في آليات شتى في المنظمة.

إن الانتشار المطلق العنان لعمليات حفظ السلام، والجهود المتزايدة لإنشاء ما يسمى بالدبلوماسية الوقائية، مع نظام مكلف للإنذار المبكر؛ وإنشاء هيئة أركان عامة للمنظمة حتى بدون وجود ولاية محددة لفعل ذلك؛ وكذلك الممارسات الجديدة لصنع السلام، وفرض السلم، وبناء السلم بعد انتهاء الصراعات - وهذه مجرد أمثلة قليلة للمفاهيم الجديدة - كل ذلك أدى الى تبيد متزايد للموارد المحدودة للمنظمة.

هل يمكن أن تكون هناك زيادة تناسبية في الموارد المخصصة للتعاون والتنمية؟ هل يمكن أن تكون قد أوليت أولوية للموارد التي ما فتئت تطالب بها قرارات وإعلانات لا تعد ولا تحصى صدرت عن الأمم

الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية في المنظمة، وإن قراراتها ليست مجرد آراء من الدول الأعضاء، ولكنها بالأحرى ولايات يتعين على الأمانة العامة تلتزم بتنفيذها. ويتضمن التقرير أمثلة عديدة عن الكيفية التي يتم بها تجاهل هذا الواقع، ومن المناسب التذكير هنا بأن مسألة اختصاصات شتى هيئات الأمم المتحدة والتوازن الذي ينبغي أن يقوم بين الهيئات الرئيسية، هي إحدى المسائل التي تناقش حالياً في منظماتنا. ولذا فإننا لا نرى من المناسب أن نتخذ مواقف قد تستبق الحكم على القرارات التي تتخذها شتى الهيئات الحكومية الدولية، وخصوصاً الجمعية العامة.

وتستحق الفقرة ٨٠ من التقرير اهتماماً خاصاً. ففي رأينا أن إنشاء وظيفة جديدة بدرجة أمين عام مساعد لشؤون التفتيش والتحقيق أمر ينبغي أن يدرس دراسة متأنية جداً. ونرى أنه سيكون من الأنسب أن تدعم أدوات المراقبة الداخلية كالتحقيق والتفتيش والتقييم والمحاسبة، بيد أن مفتاح النجاح في هذه العملية يتمثل، في رأينا، في تقوية آليات المراقبة الخارجية الحكومية الدولية الموجودة. وسنتوسع في ملاحظتنا في المحافل المختصة، ولكننا نرى أنه ينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء بدور رئيسي في هذا المجال أيضاً.

والنقاط المتعلقة بإعادة التشكيل الهيكلي للأمانة العامة، المثارة في هذا الفرع من التقرير تثير اهتمامنا البالغ. وأشير، على وجه التحديد، إلى الفقرات من ٨٦ إلى ٩٠. ولم تعرض على الجمعية العامة بعد المرحلة الثالثة من إعادة التشكيل الهيكلي التي تتعلق باللامركزية الإقليمية واللامركزية في الميدان. ونرى أنه لا ينبغي أن نسعى إلى اتخاذ تدابير في هذا الشأن قبل أن تصدر الموافقة عليها.

مثال واضح على ذلك الشرح الوارد في الفقرات من ١٠٢ إلى ١٠٦ لما يسمى بالمكاتب المؤقتة التي يساور العديد من الأعضاء شكوك كثيرة بشأنها. وهذه المكاتب - التي نرى أنها نفس قمة الهرم المعكوس الذي تبذل محاولة لتطبيقه على أساس مفهوم النهج الأكثر تكاملاً في أعمال المنظمة - غير مقبولة. إن المجموعة المتنوعة الكبيرة من المهام المناطة بها تتجاوز بكثير الدبلوماسية الوقائية وجمع المعلومات، بل إنها تتضمن تنسيق الأنشطة في الميدان. والواقع، إن هذه المهام ينظر إليها على أنها مهام مناطة بسفارة للأمم المتحدة، وهو أمر لا توجد له ولاية من الجمعية العامة. يمكننا مناقشة وجود منسق في الميدان، ولكن في الإطار البحث للمهام ذات الصلة بقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧.

بوضوح، وأن منظمتنا هي التي تعطي سبب هذا التصور، على أساس أولوياتها الجديدة والمشكوك فيها؟

وكمثال آخر، تعاني الأمانة العامة أيضاً من الآثار الجانبية لعملية قلب الأولويات. ويكفي أن نلاحظ الاتجاه إلى تحويل أفراد من المنظمة يحصلون على رواتبهم من ميزانيتها العادية، إلى عمليات حفظ السلام، دون إحلال أحد محلهم. إننا يتعذر علينا أن نصدق أن العمل الذي يقوم به ٢٠٠ ١ موظف في الأمانة العامة يمكن أن يستوعبه زملاؤهم الآخرون، دون أن تترتب على ذلك آثار ضارة على برامج المنظمة التي لا تتصل بعمليات حفظ السلام، وهي برامج صدرت ولايتها على النحو الواجب من الهيئات التشريعية المختصة.

بل إن الوفود نفسها - ولماذا نقولها بصوت عالٍ؟ - تعاني أيضاً من هذه الآثار. وفي حين أنه من الصحيح أن هناك اشتراكات لم تسدد، مما يقلل الموارد المتاحة للمنظمة، فمن الصحيح تماماً أيضاً أن تكاليف تنفيذ بعض الأنشطة، كإنشاء هيئة أركان عامة وغرف عمليات وغير ذلك من التدابير التي يشك تماماً في ولاياتها التشريعية، تستوعب موارد طائلة كان من الممكن في الواقع العملي تخصيصها لتلبية احتياجات وفود الدول الأعضاء في مجالات الوثائق والترجمة الشفوية وغير ذلك من الخدمات التي تعد في الواقع سبب وجود المنظمة. إن تحقيق وفورات ينبغي أن يتم في مجالات أخرى، وليس على حساب الوفود التي تمثل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على النحو المعترف به في الفقرة ١٣ من التقرير. ولعل النهج الذي اتبع في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ عندما أدت ظروف معينة إلى تخفيض القدرة المالية للمنظمة، يكون سابقة جيدة. ففي ذلك الوقت كانت كل تدابير التوفير تتخذ بالتشاور التام مع الجمعية العامة.

إن حقيقة أن الدول، ومن ثم الحكومات التي تمثلها، هي المحور الذي تتمركز حوله أنشطة الأمم المتحدة لا يمكن نسيانها أو التغاضي عنها في الوقت الذي ننظر فيه في برامج وأنشطة المنظمة في المستقبل، وبما يتمشى أيضاً مع مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول. وهذا لا يستدعي فقط تحديد المفاهيم الفلسفية والسياسية والاقتصادية التي تكون لها الغلبة، ولكنه يعني أيضاً أن القرارات المتعلقة بسير عمل المنظمة في المستقبل ينبغي أن يراعى بدقة أن الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة هي التي تتخذها. وليست الآليات الأخرى التي لا تتكون من الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان التذكير بأن

الى الأمين العام، نأمل أن تكون قد أتاحت لكل الوفود. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٥٥، فإن مؤتمر فيينا شدد على الطابع العالمي لحقوق الإنسان، ولكنه أوضح بالمثل أن هذه الحقوق كل لا يتجزأ، وأنها حقوق متكافئة ومترابطة. ونعتقد أن الإشارات الجزئية أو الانتقائية صكوك دولية من هذا النوع قد تكون لها آثار عكسية، وقد تشجع البلبلة.

وفضلا عن ذلك، فإن الفقرة ٢٦٢ المتعلقة بنفس الموضوع تستند الى تفسير لا نوافق عليه لنتائج مؤتمر فيينا. ويجب ألا ننسى أن إدخال بعد حقوق الإنسان في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة، في جملة أمور، بصنع السلم وحفظ السلم والدبلوماسية الوقائية - وهذا على سبيل المثال لا الحصر - يجب ألا يستند إليه إلا بناء على طلب من الدول الأطراف في الصراع؛ وإن هذا الإجراء لا يمكن أن تقرره أية وكالة خارجية.

إن تقرير الأمين العام يتضمن العديد من العناصر الهامة والمثيرة للاهتمام، التي يتطلب ذكرها جميعا بيانا أطول وأكثر شمولاً. وكنا نود أن يتسنى لنا التعليق، مثلا، على المحاكم الإقليمية أو على بنود معينة واردة في الفقرة ٦٦، أو الاحتمال الوارد ذكره في الفقرة ٦٤ بأن يلتمس الأمين العام الفتوى من محكمة العدل الدولية. والى أن يتسنى لنا ذلك، نعبّر ببساطة عن اتفاقنا مع الأمين العام بشأن أهمية تأمين ولاية تفاوضية للجنة المختصة لحظر التجارب النووية، داخل إطار مؤتمر نزع السلاح الذي يتخذ من جنيف مقرا له. فالمجتمع الدولي يطالب بذلك منذ سنوات عديدة، وهذه الخطوة ستجعل من الممكن وضع مشروع معاهدة في هذا الشأن.

ونثق بأن الأمين العام سيفتتم الفرصة التي يتيحها له إعداد مشروع خطته للتنمية، بناء على طلب الجمعية العامة، ليصحح الإنطباع الذي ربما يكون قد تركه، بأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تؤثر على العالم الثالث أصبحت الآن تحتل مرتبة ثانية في أعمال المنظمة.

وكوبا على استعداد للدخول في حوار في أي محفل للأمم المتحدة بشأن أي بند من البنود التي تعالجها المنظمة. ونحن نختلف مع الأمين العام في العديد من الجوانب، ولكننا نتفق معه في جوانب عديدة أخرى. وبوصفنا دولة عضوا في هذه المنظمة، فإننا على استعداد للعمل على نحو جاد ومرن ومتعمق، دون الإصرار على أية ترتيبات، وبأية طريقة يمكن أن تصبح بها المنظمة أكثر عدلا وأكثر إنصافا وأكثر شفافية وأكثر كفاءة وأكثر قدرة على التقيد بالمبادئ المكرسة

وبالمثل، نتساءل عن مصدر ولاية إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات التي، وفقا للتقرير:

"ستقيم صلة بين أنشطتها وقدرات الإنذار المبكر الجاري تطويرها في القطاعين السياسي والإنساني للمنظمة" (A/48/1)، الفقرة (١٣٠).

ونفس الشيء ينطبق على بعض المهام المناطة، وفقا للفقرة ١٣٩، بإدارة دعم التنمية والخدمات الإدارية.

ومن بين المسائل التي نرى أن التقرير كان ينبغي أن يتناولها بمزيد من التفصيل، المسألة المتعلقة بطبيعة عمليات حفظ السلام، وبخاصة على ضوء الفقرات من ٢٧٦ الى ٢٧٨ والفقرة ٢٩١، لأنها تميل الى تغيير مفهوم هذه الأنشطة الهامة ذاته. ومحاولة التشكيك في مبدأ موافقة الأطراف للبدء في العمليات يبدو أنها تعبر عن مفهوم السيادة المحدودة السائد الى حد كبير جدا في بعض القطاعات، والذي نرى أنه يتعارض وتأكيد الأمين العام على السيادة في مقدمة تقريره. ونحن على اقتناع راسخ بأنه من الضروري لأي إجراء للأمم المتحدة يتخذ في إطار "خطة للسلام" أن يتقيد على نحو صارم بالقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الشأن وبالمبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

ومما له أهمية أساسية أيضا، ألا يضطلع بأنشطة الأمم المتحدة هذه إلا بعد تحليل كل حالة على حدة ودون إرساء سوابق، لأن الظروف التي تتطور فيها هذه العناصر تختلف بالضرورة. لذا، فإننا نلاحظ بقلق عميق التوكيد المتضمن في الفقرة ٢٨٢ من التقرير.

وبالنظر الى كل ما سلف ذكره، نود أن نحذر من استمرار هذه الاشارات المباشرة أو غير المباشرة، للافتراض بأن على الأمم المتحدة في هذه المرحلة أن تتدخل في حالات تقع في صميم السلطان الداخلي للدول الأعضاء. ومواصلة السير على هذا الطريق قد تؤدي الى تدخلات غير مقبولة، والى انتهاك لسيادة الدول الأعضاء وبخاصة دول في العالم الثالث.

والفقرتان ٢٥١ و ٢٥٢، وكذلك الفقرة ٢٥٥، الفصل ثالثا دال، المعنون "حماية حقوق الإنسان"، تستحق الذكر على وجه الخصوص. بالنسبة للفقرتين الأولى والثانية، فلا علم لنا بالولايات التي أدت الى تغيير مهام مركز حقوق الإنسان، ولا الإجراءات التي اتبعت لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، وجه وفدي رسالة

إن انتشار عمليات حفظ السلام المعقدة المتعددة الأبعاد يشير إلى الأولوية التي تعطى لهذه الآلية. وقرار اللجوء إليها لا يسهم بالضرورة في تحقيق المزيد من السلم والاتساق في العالم. فالتطورات الفوضوية لبعض عمليات حفظ السلام تشكل في قدرة المنظمة على إدارة الصراعات. والسبب الأساسي لذلك هو أن الأمم المتحدة تعدت روح أهدافها الأصلية. والتدخل في صراعات داخلية على السلطة في بلد ما دون دراسة صلة تلك الصراعات موضوعيا وفعليا بالتغيرات الدولية في مجالي السلم والأمن الدوليين يغير شكل قدرة الأمم المتحدة على الوساطة.

وبالتالي، هناك حاجة ماسة إلى التفكير المفتوح العالمي المنتظم في هذه المسألة التي تهم كل الدول الأعضاء. إن التكاليف الباهظة لعمليات حفظ السلام تشكل وحدها عبئا ماليا لم يسبق له مثيل على الميزانيات الوطنية للدول الأعضاء التي تناضل من أجل الوفاء باحتياجاتها الانمائية.

أثناء الحرب الباردة، تحملت الدولتان العظميان تكاليف الصراعات التي كانت تقع في مناطق نفوذها. أما اليوم فقد تحولت هذه التكاليف إلى المنظمة وأصبحت عالمية، مما يؤدي إلى امتصاص الأموال التي كان من الممكن لكل الدول أن تخصصها لمشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالنظر إلى كل هذه الاعتبارات، من الأساس أن نعيد التفكير والنظر، بطريقة حاسمة، في طبيعة أهداف عمليات حفظ السلام ومدة ونطاق ولاياتها من جميع الجوانب. لهذا، فمن الضروري إجراء تقييم دقيق لنتائج عمليات حفظ السلام. وفي هذا التقييم يجب إجراء دراسة تفصيلية لكل جانب من جوانب هذه العمليات: دينامياتها ومدتها وعملية إنشائها وتكوينها وأهدافها، على ضوء طبيعة الأزمة التي يقصد أن تعالجها.

ولئن كانت الأمم المتحدة، وفقا لديباجة الميثاق، تسعى إلى "أن تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، فإن كثيرا جدا من عمليات حفظ السلام الحالية لم تنجح في تحقيق هذا الهدف. ولم تنشأ العمليات الحالية لحفظ السلام نظاما عالميا أكثر استقرارا، خلافا لما يدعيه الأمين العام. وقد أسفرت أغلبية عمليات حفظ السلام التي اضطلع بها مؤخرا عن حدوث صراعات جديدة ذات أبعاد أكبر.

وبدلا من إنشاء عمليات حفظ السلام دون تمييز، كما حدث في الأشهر الأخيرة، يجب أن نكفل

في الميثاق. وبغية تحقيق هذا الهدف، نضع أنفسنا تحت تصرفكم سيدي الرئيس، وتحت تصرف الأمين العام، وتحت تصرف الأعضاء الآخرين في المنظمة.

السيد هاراميو (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة:

"إن لم يستتب السلم فلن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية. وإن لم تتحقق التنمية، فقدت الديمقراطية قاعدتها، وجنحت المجتمعات إلى الوقوع في هوة الصراع. وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستدامة؛ وبدون التنمية المستدامة، لا يمكن الحفاظ على السلم أمدا طويلا." (A/48/1، الفقرة ١١)

ويسعدنا أن نرى الأمين العام وقد انتهج مرة أخرى النهج المتكامل للتنمية الذي ناديت به في مناسبات عديدة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧.

ينبغي أن تكون التنمية متكاملة. هذه العناصر الثلاثة - التنمية والديمقراطية والسلام - تترابط ترابطا وثيقا، وتشكل المحور الرئيسي لتقدم الشعوب. ويواجه المجتمع الدولي تحدي التنمية الديمقراطية التي تحقق السلم. ويشير هذا إلى أن حاجة الشعوب الأساسية هي أن تتمكن من تلبية احتياجاتها الاقتصادية الأساسية، لكي تبدأ بناء المجتمعات الديمقراطية المتألفة. ولهذا فإن السلم الثابت والدائم هو نتيجة للتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وتتمثل أنشطة المنظمة على وجه الدقة في إيجاد الآليات الصحيحة لتحقيق هذه الأهداف الثلاثة. ولا يمكنها أن تعطي أولوية لهدف على حساب الهدفين الآخرين، لأن اتخاذ أي قرار بهذا الغرض يجلب عواقب وخيمة. والاجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة يجب أن تكون اجراءات سليمة في هذه الفترة الجديدة للعلاقات الدولية التي تتعرض فيها مصداقية الأمم المتحدة للخطر.

وإرجاع كل أسباب الأزمة إلى مسألة الأمن، فيه تجاهل للجوانب الاقتصادية والسياسية للحقائق الدولية. وبالتالي فإن الميل إلى استعمال آلية عمليات حفظ السلام، مع تجاهل الأدوات الأخرى التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة، يقلل من احتمالات التوصل إلى حلول متكاملة طويلة الأمد.

على المسرح الدولي. والمنظمات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة لا تضطلع إلا بالدور الذي تحدده لها الدول الأعضاء. وهكذا تكون تلك الدول الأعضاء هي محور منظومة الأمم المتحدة، وتكون مختلف الأجهزة التي تتشكل منها خاضعة للإرادة السياسية السيادية لتلك الدول. وأي تفسير آخر لهذه العلاقة مع المنظمة هو تفسير خاطئ ولا صلة له بالموضوع وخطير على التنمية المتوائمة والديمقراطية.

ولهذا يجب على المنظمة أن تحافظ على طابعها العالمي، وهذا يعني أن تشارك جميع الدول الأعضاء في عملية صنع القرارات على قدم المساواة. إن مبدأ الشفافية ينطبق على جميع جوانب أنشطة الأمم المتحدة، بما فيها تلك المتصلة بحفظ السلام وصيانة السلم والأمن الدوليين. وأي عملية لإعادة تشكيل المنظمة لا يمكن أن تغفل هذه المبادئ الأساسية لإنشائها وتشكيلها.

وأود أن أشير بإيجاز إلى مفهومنا عن أجهزة الأمم المتحدة، مبينين، بالطبع، الإمكانية مفتوحة أمام العودة إلى هذا الموضوع والمواضيع الأخرى بقدر أكبر من التفصيل والإطالة في الوقت الملائم.

إن الجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية التي لها طابع عالمي. فجميع الدول الأعضاء في المنظمة ممثلة فيها بدرجة متساوية من السيادة. ولذلك فإن إعادة تنشيط الجمعية أمر أساسي للعملية الجارية لتغيير النظام واستعراضه.

ومجلس الأمن، بالطبع، يحتاج إلى إصلاح. والمجتمع الدولي بحاجة إلى مجلس أمن أكثر إنفتاحاً وأكثر تداولية وأكثر شفافية، مجلس يجسد على نحو أفضل التشكيل الجديد للمنظمة وللواقع الدولي الجديد. ويجب أن يتضمن الإصلاح استعراضاً لحق النقض، وعدد الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين والنظام الداخلي للمجلس.

وفيما يتعلق بالأمين العام، تجدر ملاحظة أنه ليس مستقلاً استقلالاً ذاتياً، وأن ولايته تنبثق من الواجبات الموكولة إليه من الأجهزة الرئيسية للمنظمة. وكما يرد في الفصل الخامس عشر من الميثاق، الأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في المنظمة؛ إنه موظف رسمي دولي بصورة خالصة، مسؤول أمام هذه المنظمة فحسب.

منذ عام ١٩٤٥ ما برحت الجمعية العامة توفر الإطار لإدارات الأمم المتحدة في المجال التشغيلي.

إعطاء الأولوية القصوى، مرة أخرى، لمعيار الانتقائية. فلا يمكن للأمم المتحدة أن تصبح هيئة تتدخل بشكل متحيز في الصراعات الداخلية لأي بلد. ومن الواجب أن ندرس كل أزمة وكل صراع بعناية، إلى جانب السمات المعينة والتطور الخاص بكل منها. وتحاشياً للعواقب التي تقوض المصداقية وتعرقل تحقيق الأهداف المرجوة من حسم النزاهات، يجب فهم كل نزاع من جميع أبعاده قبل الشروع في أية عملية لحفظ السلام.

يجب أن ينبع شكل عمليات حفظ السلام وولايتها وأبعادها من التفكير المتفتح الواضح المتضافر من جانب الدول الأعضاء في المنظمة. وعلى هذه الدول مجتمعة، بوصفها الأطراف الرئيسية، أن تحدد المسارات الجديدة في مجال السلم والأمن الدوليين. ويعتبر الميل إلى تمييع هذا المبدأ الأساسي بمثابة تجاهل للمقاصد التي وضعها الميثاق لنهتدي بها.

ولما كنا نشعر بالقلق إزاء التزايد الواضح في الأفكار الجديدة والخطيرة المتعلقة بتعريف مفهوم الدولة ومفهوم الأمم المتحدة في النظام الدولي، كما عرضهما علينا الأمين العام في تقريره، نرى من المناسب أن نذكر هذه الجمعية بأن الأمم المتحدة ليست ولم تكن قط، كلا "يفوق مجموع أجزائها" (A/48/1، الفقرة ٥١٢). فالأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تتكون من دول ذات سيادة تشارك فيها على قدم المساواة، وتتخذ القرارات بالأغلبية أو بتوافق الآراء. ومفهوم الدولة هو جوهر النظام الدولي. وظاهرة إضفاء الطابع الدولي على العمليات العالمية ليس دليلاً على إختفاء الدولة. ففي تلك الظاهرة لا تزال الدولة هي الغالبة، بصفتها الكيان الوحيد الذي يتمتع بالسيادة في النظام الدولي.

الدولة هي العنصر الفاعل والثابت الوحيد في النظام الدولي. وتفكك الدولة القومية، كما نراه في مناطق مختلفة من العالم، يؤدي إلى القلاقل والصدمات. ومن المفارقات أنه في الوقت الذي يجري فيه تشجيع احترام حقوق الإنسان والتقييد بها، لا يمكن الاعتماد على التسامح الفردي والجماعي في الاحتفاظ بوحدة المجتمعات المتعددة الثقافات والأعراق والأديان. إن الشعوب، لا تستمد هويتها من القيم العالمية العامة المجردة، بل إنها، بالأحرى، تستخلصها من القيم الوطنية المشتركة التي يولدها تطورها الجماعي داخل الدول.

والأمم المتحدة، في هذا السياق، هي مجموعة من الدول ذات السيادة التي شكلت، على نحو منفرد، الإرادة السياسية اللازمة للتجمع في منظمة متعددة الأطراف. وبناء على ذلك تضطلع الدول بالدور الرئيسي

أن يسجلوا أسماءهم على قائمة المتكلمين بأسرع ما يمكن.

ثانياً، لعل الأعضاء يذكرون أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، قررت عقد أربع جلسات عامة يومي الثلاثاء والأربعاء، ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، لتدرس، تحت البند ١١٢ من جدول الأعمال "المراقبة الدولية للمخدرات"، حالة التعاون الدولي لمكافحة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار بها وتوزيعها بصورة غير مشروعة. وأود أن أقترح، بالنظر إلى العدد الكبير من الدول الأعضاء المسجل حتى الآن على قائمة المتكلمين، أن يقتصر طول البيانات على ١٠ دقائق. وتعاون الأعضاء سيقدر تقديراً صادقاً.

وما لم أسمع أي اعتراض، سأعتبر أن اللجنة توافق على الاقتراح.

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1)

السيد فيلشيز (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) إننا نؤيد البيان الذي تم الإدلاء به بالنيابة عن بلدان حركة عدم الانحياز ورئيسها. إن بلدي فخور بأنه عضو في تلك المجموعة.

بإشارتي إلى تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، يحدوني الأمل في أن تواصل الأمم المتحدة، بإنتهاء الحرب الباردة، أداء مهمتها الأساسية المتمثلة في إقامة نظام دولي جديد يسود فيه السلم والتقدم وفقاً لمبادئ الميثاق، وأن تكتسب قوة في هذا الأداء. وتحقيقاً لتلك الغاية، يتعين على الأمم المتحدة أن تؤيد وتشجع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء العالم، وتوطيد القيم الديمقراطية العالمية والمترابطة.

ويؤيد بلدنا الرأي القائل بأن تطور البشرية هو الآن عالمي في طبيعته، وأن تحقيقه، بناءً على ذلك، يقتضي مبادرات سياسية جديدة وجهوداً عالمية واسعة ومنسقة، لا يمكن، بحكم طبيعتها، أن تضطلع بها إلا الأمم المتحدة. ولذا فإن منظمنا لا يمكن الاستغناء عنها اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ونود في هذه المناسبة أن نكرر التأكيد على

وهذه الإدارات لم تعط أبداً أي بعد سياسي. وأي محاولة للقيام بذلك كانت تقابل بالرفض المستمر في مناقشات الموضوع في الجمعية. ويجب علينا أن نتذكر أن عدداً كبيراً من الدول لديه تحفظات بشأن هذه المسألة. إن السعي إلى تحقيق الكفاءة لا يمكن القيام به من خلال إنشاء مجموعة من الإدارات المؤقتة.

إن الأمم المتحدة ليست دولة، وبالتالي فإن مفهوم توسيع المجال السياسي لأدوار المنسقين المقيمين التابعين للأمم المتحدة ليس مقبولاً. فهذه المبادرات تشوه الطابع الشرعي لهذه الإدارات لدى الدول الأعضاء التي تقتصر على التعامل مع الأنشطة التشغيلية، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

في الأمم المتحدة، تحكم الوظائف السياسية بقواعد تختلف اختلافاً كلياً عن تلك التي تحكم الأنشطة التشغيلية. ومجلس الأمن ولجنة حقوق الإنسان مثالان واضحان على هذا. فكل منهما له آليته الخاصة لتناول المسائل السياسية الحساسة ولتناول مسألة التمثيل. وهذا سبب إضافي لكوننا نعارض كلية فكرة توسيع النطاق السياسي لوظائف المنسقين المقيمين، وهو مفهوم تم طرحه تحت ذريعة الترشيح وزيادة كفاءة المنظمة.

وختاماً، نود أن نوضح تأييدنا للأمين العام في جميع جهوده الرامية إلى تخفيض التكاليف وزيادة الفعالية والقضاء على الفساد في إطار المنظمة، وأن نهنئه ونشكره على التقرير التفصيلي والشامل والوافي الذي جمعنا هنا لمناقشة أنشطة المنظمة. ونأمل أن تتواجد نفس القوالب والمعلومات التفصيلية في تقارير الأجهزة الرئيسية الأخرى، ولا سيما تقارير مجلس الأمن.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لدي إعلان متصلاً بعملنا.

أولاً، أقترح أن تقفل قائمة المتكلمين في المناقشة المتعلقة بتقرير الأمين العام اليوم في الساعة ١٧/٣٠. وما لم أسمع اعتراضاً، سأعتبر أن الجمعية تقبل بذلك الاقتراح.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بناءً على ذلك، أرجو الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة

الأغلبية في الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي والتعليم والعمل، أصبحت مسألة ملحة وعاجلة، وبعبارة أخرى، ثمة ضرورة ملحة لأن نفي بالاحتياجات الأساسية لشعوبنا. وهذه الأولويات ينبغي دراستها بشكل أوفى.

قبل بضعة أيام، وأمام الجمعية العامة، قالت رئيستنا:

"يتعين علينا أن نبني ديمقراطية وأن نعيد بناء مجتمع جريح وأن نتنافس اقتصاديا مع العالم، كل ذلك في الوقت الذي نتبع فيه خطة للتكيف الاقتصادي لا تترك لنا أية موارد للاستثمارات الاجتماعية..." (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة 8، ص 5).

إن هذه الحالة تعوزها العدالة، وليست مقبولة، ولا حتى ديمقراطية. وإنما لتستحق تفهم المجتمع الدولي.

نعتقد أن على الأمم المتحدة والهيئات المالية الدولية أن تدعم البلدان النامية - وخاصة تلك البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية صعبة - في سعيها لإيجاد سياسات بديلة لمكافحة التخلف والأزمات، سياسات أساسها الإنصاف والعدالة الاجتماعية. ونحن بحاجة أيضا لأن يكون المجتمع المالي الدولي أكثر تعاطفا وتفهما تجاه مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية المؤلمة.

ونحن مقتنعون بأن ما نحتاجه لكي نبني نظاما عالميا جديدا، هو المزيد من الحوار - والتشاور المستمر - بين العالم النامي والعالم المتقدم. ولذلك فإننا نؤيد إعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب الذي حض عليه رئيس حركة عدم الانحياز، ونعتقد أن الأمم المتحدة يجب أن تعطي أولوية أكبر لمبادرات من هذا القبيل.

ونعتقد أن تقرير الأمين العام ينبغي أيضا أن يعالج الجوانب الأساسية في التجارة، وفي هذا الشأن، فإننا نرغب في معاملة عادلة وغير تمييزية لصادراتنا، فضلا عن سياسات التكيف التي تضع في الاعتبار الاستثمار الاجتماعي، وتفيد الأغلبية العظمى من الناس؛ وبدون هذه المعاملة والسياسات، فلا سبيل لنا لتعزيز السلم والحفاظ على الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وفي حالة أمريكا الوسطى، تحويل منطقتنا إلى منطقة سلم وديمقراطية وحرية وتنمية.

ونلاحظ بعين الرضا أن الأمم المتحدة تتخذ خطوات جديدة باتجاه تعزيز النظام الدولي لحماية

التزام بلدنا بالاضطلاع بدور حاسم في مهمة إقامة نظام عالمي جديد، يتحقق فيه الإنصاف والعدالة والعيش الكريم لشعوبنا. وفي الاضطلاع بهذه المهمة الدقيقة والشاقة، يقر بلدنا ويؤيد جميع الجهود والسياسات الرامية الى تحسين كفاءة منظومة الأمم المتحدة وفعاليتها. وبتلك الروح، نؤيد المبادرات الهادفة الى كفاءة التحقيق الفعال لغايات الميثاق.

وبالنسبة لأداء الجمعية العامة، نؤيد الاقتراحات الرامية الى إعادة تنشيط عمل الجمعية العامة، التي تقدم بها الأمين العام في تقريره، وخاصة تلك المتعلقة بترشيد عمل الجمعية، وإلقاء نظرة وافية على صيغة القرارات وتقييم ما إذا كانت هناك ضرورة فعلية للكثير من التقارير. ونحن نرى، بالمناسبة، أنه إذا كان للجمعية العامة أن تغدو فعالة على نحو أكبر، فلا بد من تعزيز دور الرئيس.

ونعتقد أنه لا بد من إصلاح مجلس الأمن. ونحبذ زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين تمشيا مع عدد الأعضاء الجدد في المنظمة، ونعتقد أن البلدان التي تمثل أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ينبغي أن تكون مشمولة بذلك، وسيكون هذا تعبيراً صادقا عن التغييرات الجارية في العالم، وسيعزز من إضفاء الطابع الديمقراطي بصورة فعالة على عملية صنع القرار في المجلس.

ونؤيد أيضا جميع التدابير الهادفة الى تعزيز الوضع المالي لمنظمتنا. وقد اقترح الأمين العام الكثير من هذه التدابير في تقريره. كما نناشد جميع البلدان التي تأخرت في تسديد متأخراتها للأمم المتحدة، أن تبذل الجهود للوفاء بالتزاماتها المالية. وبهذا، فإنها تسهم في زيادة وتحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها في أداء المهام العديدة التي تضطلع بها الآن، سواء في المقر أو في شتى المناطق في كل أنحاء العالم.

نود، ونحن نسعى الى إقامة نظام دولي جديد، أن ننبه الجمعية الى حقيقة أن الهوة بين القلة من الأغنياء والأغلبية من الفقراء تتسع بصورة خطيرة، وأن هذه الهوة الواسعة تزداد إتساعا في أمنا بسبب الحرب وعدم الاستقرار والتخلف. وإذا استمر هذا الاتجاه السلبي، سيكون من الصعب تحقيق أهداف ترسيخ السلم والتنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي. ومن الأجدر أن تنعكس هذه الحالة بصورة أفضل في تقرير الأمين العام.

إن تسريع التنمية الاقتصادية التي تواكبها زيادة في الاستثمار الاجتماعي الذي يضمن بدوره حق

وكمبوديا يتبين لنا أنه عندما تعقد الشعوب العزم على السعي إلى السلم الوطني والمصالحة الوطنية والفوز بهما، وتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية من أجل منفعة الأغلبية، يكون لبعثات الأمم المتحدة - إذا كانت أهدافها واضحة وتركيزها سليم - حظ وافر من النجاح. ومن ثم ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي والمؤسسات المالية تقديم المساعدة ومد يد التعاون من أجل ضمان النجاح القائم والدائم التي تحقق فعلا للعديد من هذه البعثات، ولضمان عدم عكس أي تقدم محرز، وألا تصبح الأزمات دائمة.

ومن ناحية أخرى، فإننا نأسف للصعوبات المتزايدة التي تمر بها المنظمة والبلدان المعنية، في الجهود المبذولة لتحقيق السلم وإعادة ترسيخ النظام واستئناف عملية التنمية، في يوغوسلافيا السابقة وفي الصومال. غير أن من الواضح أنه لولا وجود الأمم المتحدة لكانت عواقب هذه الصراعات أشد إيلا. ونحن نتفق مع الأمين العام عندما أقر بأنه:

"...قد اعترف بما لدى المنظمة العالمية من إمكانات هائلة وبدا استخدام هذه الإمكانيات في إقامة نظام عالمي أكثر استقرارا: بوصفها صوتا مؤزرا لأفقر البلدان..." (A/48/1، الفقرة ٢)، بالإضافة إلى أهداف هامة أخرى.

ونعتقد أنه مع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، هناك فرصة تاريخية لبناء السلم والأمن الدوليين على أساس الواقع الدولي الجديد الذي يعلق أهمية أكبر على مشاكل التنمية والنهج متعددة الأطراف لحل النزاعات بالطرق السلمية والتفاوضية. والواقع أن الأمين العام يقول لنا ذلك بطرق متعددة. ويتعين علينا أيضا أن نضمن أن تصبح الأمم المتحدة، بمعنى الكلمة، الآلية الفيصل في صيانة السلم من أجل إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

وبلادنا تتفق أيضا مع الأمين العام في قوله بأنه:

"إن لم يستتب السلم فلن تتحقق التنمية ولا الديمقراطية. وإن لم تتحقق التنمية، فقدت الديمقراطية قاعدتها، وجنحت المجتمعات إلى الوقوع في هوة الصراع. وبدون الديمقراطية لن تحدث تنمية مستدامة؛ وبدون التنمية المستدامة، لا يمكن الحفاظ على السلم أمدا طويلا." (المرجع نفسه، الفقرة ١١) وهذه هي تماما طبيعة الأزمة المتكررة في البلدان النامية.

وعلى ضوء هذه الحقيقة الهادية بشأن موضوع

حقوق الانسان والنهوض بها. والأنشطة التي يضطلع بها مركز حقوق الانسان ونتائج مؤتمر فيينا، تمثل إسهامات هامة تؤيدها نيكاراغوا تأييدا تاما. ونحن نشاطر الأمين العام اقتناعه بأن هناك حاجة لأن يصدق المزيد من الدول على جميع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ونعتقد أن تطوير الدبلوماسية الوقائية يرتبط ارتباطا وثيقا بإيجاد حلول لمجموعة واسعة من المشاكل الاقتصادية والتنموية، وكذلك باستعداد البلدان للمشاركة في الآليات الخلاقة التي تنشئها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نؤيد جميع مبادرات وجهود الأمين العام ومنظمتنا.

وفي هذا الإطار، تؤيد بلادنا الطلب الذي تقدمت به حكومة غواتيمالا إلى الأمم المتحدة بأن تكون راسخة في تأييدها للحوار الوطني الذي يؤدي إلى إحلال السلم الشامل في ذلك البلد الشقيق.

كما نؤيد تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهائتي، وكذلك الالتزام الدقيق باتفاق جزيرة غفرنرز، ونحث بقوة القوى السياسية في ذلك البلد على احترام الاتفاق وإعادة الرئيس جان برتراند - أريستيد إلى السلطة.

ونوجه بالتهنئة إلى الأمم المتحدة والأمين العام على نجاح مهمتهما في السلفادور، حيث استطاعا تحقيق السلم والنهوض بالحوار الوطني والمصالحة الوطنية كمعايير متحضرة للسلوك الانساني، إن الطبيعة المتعددة المخصصات لبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور تحدونا إلى الاعتقاد بأن ما سبق وأطلق عليه "النموذج السلفادوري" لبعثة الأمم المتحدة، يمكن تجربته في مناطق أخرى.

وكما هو الحال في بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في السلفادور، فإن السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا وصلت لتوها إلى خاتمة ناجحة جدا فنتيجة لجهود السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا، تشكلت حكومة على أساس انتخابات حرة وديمقراطية أيدتها غالبية الشعب الكمبودي، حكومة باستطاعتها، نتيجة لذلك، أن تواصل عملية السلام التي بدأت، وتقود شقيقتنا كمبوديا على الطريق نحو التنمية والرفاه؛ وبإمكان الحكومة أن تقوم بهذا كجزء من ديمقراطية تضمنها ملكية دستورية مستعادة ترمز إلى وحدة الشعب الكمبودي.

ونجاح بعثتي الأمم المتحدة في السلفادور

فمن الضروري أيضا أن نفهم مصدر التغيير ومآله. ولا يقل عن ذلك أهمية إدراك كنه "الأسباب" و "الأهداف"، حيث أننا نواجه بالحاجة الى قبولها.

إن التغيير، بأوجهه العديدة يدفع البعض الى الابتهاج في حين يثير الهموم والمخاوف لدى الآخرين، ولكنه بكل تأكيد أداة للشجعان والمغامرين وذوي النظرة الاستشرافية. والتغيير يزيد من وضوح حقيقة أنه لا يوجد علاج وحيد لجميع الحالات، وأن محاولات إدارة هذه التغييرات تنطوي، بالتالي، على مسؤولية كبيرة. والأمم المتحدة ما فتئت، منذ إنشائها، أداة للتغيير. ولقد استطاعت أن تكون الرائد والوسيط، وأن تعمل أحيانا ضد وفي مواجهة مصالح قوية تفضل الإبقاء على الحالة الراهنة بأي ثمن. ونذكر بأن الأمم المتحدة كانت في أوج فاعليتها، وكانت تقدم إجابات ثابتة ودائمة، عندما كانت التغييرات ملك للجميع، وليست من صنع القلة.

وتقرير المصير مثال على ذلك. وعلى مدى التاريخ الحديث، فإن تقرير المصير قوبل في بعض الحالات بالموافقة، بينما قوبل في حالات أخرى بمعارضة عنيفة. وفي الوقت الحالي فإن الحال، فيما يبدو، ليست أفضل ولا أسوأ. إن تقرير المصير، بكل تأكيد، لا يمكن التنبؤ بعواقبه. وعبر العقود الماضية، أدى الى نشوء عالم جديد ولا يزال حتى يومنا هذا يغير هذا العالم وستغيره في المستقبل بنتائج غير متوقعة في أغلب الأحيان.

وهناك اقتراحات يجري تقديمها حاليا للحد من حق تقرير المصير. وقد يثبت في النهاية أن هذه المحاولات مكلفة وعديمة الجدوى بل حتى ضارة. صحيح أن تقرير المصير قد يساء استعماله لإثارة الكراهية والهيمنة والتميع الاجتماعي. ولقد شهدنا أمثلة على هذا في السنوات القليلة الماضية، وعلى سبيل المثال لدى تفسخ دولتين كانتا فيما مضى دولتين ذاتي سيادة من أعضاء الأمم المتحدة. بيد أن التطورات التي وقعت في دول أعضاء سابقة تثبت إما أنه يمكن تحاشي الكارثة كما حدث في حالة على الأقل - أو أن المأساة يمكن أن تتضاعف عند الافتقار الى الحكمة، أو اذا وقع حق تقرير المصير فريسة للغوغاء والغوغائية. ولكن فرض قيود على حق تقرير المصير لن يوقف الغوغاء. ويبدو أنه لا يوجد سبيل آخر سوى الاعتراف بأن احترام حقوق الانسان هو المعيار الأساسي لإعمال حق تقرير المصير.

لقد قيل الكثير في هذه القاعة، وعن حق، عن حقوق الانسان. إن احترام حقوق الانسان وتنفيذها يمثلان أداة هامة للتغيير، لأن حقوق الانسان تضي

التمنية، نعتقد بأن الأمم المتحدة تضطلع الآن وأكثر من أي وقت مضى، بدور حاسم. ويجب علينا أن نتأكد من أن المنظمة والأمين العام يتصرفان، وسيواصلان التصرف، انطلاقا من الإحساس بالضرورة الملحة لتجديد التزام الأمم المتحدة بالتنمية. إن نيكاراغوا تؤيد، وستواصل تأييد المبادرة الرامية الى صوغ خطة للتنمية تستكمل "خطة للسلام"، ونحن نرحب بتأكيدات الأمين العام بأن "خطة للتنمية" ستكون أكثر من مجرد نظرية أخرى للتنمية: ويحدونا الأمل بأنها ستفي بتطلعات شعوبنا.

إن الأمين العام، في تقريره، يعطي مضمونا للواقعية التي نحتاجها لدى معاينة تطور الحالة الدولية ودراساتها. إن الواقعية، في رأينا، هي أفضل أداة لبناء مجتمع عالمي أكثر عدلا وإنصافا.

واليوم، وبعد انتهاء الحرب الباردة، أصبح من الممكن مرة أخرى الوفاء بمقاصد الميثاق النبيلة. والأمم المتحدة، في قيامها بذلك، يمكنها أن تعول على تأييد المجتمع الدولي، ومن ثم يتعين أن تكون التنمية البشرية المنطلق الأساسي لأنشطتها. فاحترام حقوق الانسان والتنمية والسلام - وهي أشد ما تتوق اليه قلوبنا - يجب أن يكون التركة التي نخلفها للأجيال القادمة. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نجعل هذا العالم مكانا أفضل، وأن نجعل من كل إنسان نموذجا للعدالة الاجتماعية والحرية.

السيد غولوب (سلوفينيا) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1) ممتاز ومفيد جدا بلا خلاف. وهو تذكرة بأن أنشطة الأمم المتحدة لا تمثل غاية في ذاتها، وأنها لا تبعث على الشعور بالارتياح الحقيقي. والتقرير يعد تعبيراً عن جهود موظفي الأمم المتحدة وإخلاصهم الكبير، ونحن نضمه على أنه دعوة لبحث الأمور بنظرة ناقدة. كما نفهم التقرير على أنه دعوة جاءت في أوانها للتفكير في المشاهد اليومية للشؤون الدولية ومحاولة إستشفا ما وراءها.

وهناك اتفاق واسع على أننا نعيش في عالم يتغير بسرعة، على الأقل من بعض النواحي. ويكاد يكون من قبيل الإبتذال أن نقول إن العالم يمر بتغيرات كبيرة، ولعله من المفيد بالتالي أن نتكلم باختصار عن هذه التغييرات. إن التغيير في رأينا مثل حزام دوار - يتحرك تحركا متصلا لا نهاية له. ويبدو أنه اعتاد على التحرك بنوبات ووثبات وقفزات وارتدادات. والابتهاج بالتغيير هو بكل تأكيد أمر مفهوم، ولكن هذا لا يكفي؛

يكون المفهوم واسعاً أو ضيقاً. ولا يساورنا شك في أن المفهوم ينبغي أن يكون مفهوماً واسعاً. وإنه لمن الجيد، وإن لم يكن كافياً، الإبقاء على الدبلوماسية الوقائية أساساً في نطاق تقصي الحقائق والرصد والمراقبة.

وإذا نظرنا إلى أفق عمليات حفظ السلام وإلى أفق الدبلوماسية الوقائية، نلاحظ أنه في كثير من الأحيان لا يقال الكثير المفيد عن أسباب الصراعات وبدون التركيز على أسباب الصراعات، يتلمس العمل الوقائي طريقه في الظلام. وهناك حكمة تقليدية تقول إنه حيثما يوجد صراع يوجد ظلم. وعنصر العدل يكون أحياناً مفتقداً، وبدونه يميل العمل الوقائي إلى إبقاء الوضع الراهن على ما كان عليه. وهكذا يصبح منع الصراعات والدبلوماسية الوقائية عديمي الجدوى في مهمتهما الرئيسية؛ وتلك المهمة الرئيسية في اعتقادنا هي إقامة علاقات جديدة مستقرة.

إننا نرى أن الدبلوماسية الوقائية والعمل الوقائي ليسا منع التغيير وإنما منع تصعيد الحرب والمعاناة، وإحداث تغيير سلمي بطريقة منظمة وديمقراطية، وإقامة أساس لعلاقات مستقرة في المستقبل. ومن ثم، ينبغي إيلاء اهتمام بنفس القدر لآخامد نيران الحرب والعنف والتدمير في الحاضر، وإرساء الإطار للمستقبل. إلا أن إطار المستقبل هذا سيكون غير مؤكد إذا أفرغ في قالب قديم.

لقد قيل الكثير مؤخراً عن الترتيبات الإقليمية، وهذا حق. ومما له أهمية خاصة أن تواصل الأمم المتحدة إنشاء علاقة شراكة مع المنظمات الإقليمية وأن تتجنب علاقات المرؤوسية. ومما له أهمية كبرى أن تطور هذه الترتيبات الإقليمية على أسس ديمقراطية. وهذه الترتيبات ستكون غير ذات فائدة، وأقل إيجابية، إذا كانت مجرد نظم مجددة لترتيبات قديمة، أو محاولة مستترة لإحياء أو إعادة بناء كيانات لدول غير قابلة للحياة، تفككت فعلاً، وسببت الكثير من المعاناة في هذه العملية. إن إعادة تشكيل أو إعادة بناء تلك الكيانات لن تكون أكثر من دعوة لأزمة أخرى أو صراع آخر في انتظار أن يبدأ.

والسويد، الرئيس الحالي لمجلس وزراء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، جعلت المؤتمر على علاقة منطقية تطلعية بالأمم المتحدة. وقد يكون الوقت قد حان للتفكير في إمكانية إشراك رئيس مجلس وزراء المؤتمر في مداولات مجلس الأمن عندما ينظر في مسألة تدخل في نطاق المؤتمر. فيمكن لمجلس الأمن أن يستفيد من آراء المؤتمر المستتيرة، ويمكن أن يختصر طريق التعاون بين

الشرعية على التحرك السياسي نحو الديمقراطية. وهما لا يقلان أهمية من أجل نجاح الدبلوماسية الوقائية.

إننا ننظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها جسراً لتخطي هاوية العنف السحيقة. ومن أجل تدعيم هذا الجسر وجعله متاحاً للجميع، ينبغي احترام حقوق الإنسان احتراماً دقيقاً ومستمرًا، وخاصة عندما يختار أباطرة الحروب والدهماء تحقيق أهدافهم بقوة النار وحد السيف.

ولكن علينا أن نواجه الأمر: في بعض الأحيان قد يمر وقت طويل قبل أن يرى المجتمع الدولي، أو يعترف بأنه يرى، حقوق الإنسان تدارس بالاقدام. وفي بعض الأحيان يمر وقت طويل قبل مواجهة الأمر، وتترك أعداد هائلة من الناس تدافع عن نفسها، وتعاني من المظالم في الوقت التي تتوق فيه إلى السلم والعلاقات الديمقراطية. وهذا بكل تأكيد ليس أمراً جديداً - فقد شهدنا في حياتنا معسكرات الموت ومعسكرات للعمل - ولكن ببساطة من الخطأ والخطير أن يسمح المجتمع الدولي بحدوث هذا في نهاية هذا القرن، في عصرنا هذا.

إن عدم احترام حقوق الإنسان هو عادة أول خيط دخان يمكن أن يستدل به الذين يريدون أن يروا أزمة في طور التكوين. وهذه هي اللحظة التي يجب التصرف فيها، وليس مجرد تجميع البيانات أو رصد الحالة. والعالم لا يملك ترف الانتظار، والحووم حول الموضوع، إساءة فهم الاشارات، عندما تكون هناك حالات انتهاك جسيم لحقوق الإنسان. واسمحوا لي بأن أكرر أن انتهاكات حقوق الإنسان هي أكثر علامات الإنذار المبكر وضوحاً ومصداقية للدلالة على خطر ناشئ. ومن هنا، يتمنى المرء لو أن معايير حقوق الإنسان الخاصة بمجلس أوروبا كانت مطبقة في جميع أنحاء العالم، ويمكن تحسينها - عند الضرورة - في جميع أنحاء العالم.

إننا في سلوفينيا خبرنا الأهمية الحيوية لهذه المبادئ في ماضي القريب، ونحن متفانون تماماً لها. وفيما يتعلق بالأقليات نحتفظ بمستوى عال جداً، على الصعيد الدولي، فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان الخاصة بها.

ولأسباب واضحة، فإن منع الصراعات والدبلوماسية الوقائية نشاطان بارزان في هذه الأيام. وهذا المفهوم يتطور بشكل خلاق في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، والأمم المتحدة وسائر المنظمات. ويبدو أننا نواجه معضلة بشأن ما إذا كان ينبغي أن

الأمين العام إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة" (A/48/1، الفقرة ٢٦).

إنه حقا نظرة شاملة مستفيضة للأنشطة المتعددة لمختلف الأجهزة والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة.

يتكلم الأمين العام، في مقدمته، عن الفرصة الجديدة التي سنحت منذ سنة بانتهاء الحرب الباردة. ونحن نوافق على أن هناك إنجازات ينبغي الترحيب بها. ولكنها، كما ذكر هو بنفسه، لم توفر شعورا بالارتياح الحقيقي.

وخلال السنة الماضية، كانت "خطة للسلام" مركز الاهتمام في الأمم المتحدة. وكانت الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم وحفظ السلم وبناء السلم بعد انتهاء الصراع محل مناقشات ومداولات مستفيضة. وعشية الدورة الحالية الثامنة والأربعين للجمعية العامة، اعتمد قرار بتوافق الآراء يتناول هذه الموضوعات. وكان أمل وفدي ألا تتأخر خطة للتنمية طويلا. وانتظارا لهذه الخطة التي لم تتبلور بعد، نتطلع إلى التقرير المبدئي الذي يعتزم الأمين العام تقديمه إلى الجمعية العامة في هذه الدورة.

إننا نتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأن العمل في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بحاجة إلى تركيز أكبر، واتجاه واضح، مع إعطائه أولوية متساوية، إن لم تكن أكبر. ومع ذلك نعتقد أن العلاج ينبغي أن يتجاوز الإصلاحات المؤسسية. وينبغي أن يشمل جوانب السياسة التي تتناسب مع مسؤوليات الميثاق المنبثقة من المادة الأولى التي تقضي بأن تكون الأمم المتحدة:

"مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك الغايات المشتركة".

إن الأمم المتحدة، لعدة أسباب، لم تتمكن بعد من استخدام هذه الولاية بالكامل في المجال الاقتصادي. ويشجعنا تصميم الأمين العام على ملء هذه الثغرة. وفي حقيقة الأمر إن كل جهود الأمم المتحدة المحمودة في المجالين السياسي والأمني قد لا تقوى على البقاء على المدى الطويل إذا أعطينا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية للسلم والأمن مركزا ثانويا.

إن الطرق والوسائل الكفيلة بإعادة تنشيط الحوار بين الشمال والجنوب، ودور الأمم المتحدة في ذلك المجال، والمفاهيم والآليات العملية والممكنة اللازمة لمواجهة الحاجة لموارد إضافية، هي بعض المسائل التي

المنظمتين إلى حد بعيد.

إن التوترات الاجتماعية، وزيادة السكان، والبطالة يرجح أن تكون من بين المسائل الكامنة وراء اندلاع العنف والصراع والحرب. والتعامل معها يتطلب أكثر من مجرد الوسائل العسكرية؛ إن الأمر يتطلب أناسا واعين سياسيا واجتماعيا واقتصاديا للتعامل مع الحالة بشكل ابتكاري.

بعد ذلك، أود أن أناقش مسألة الانتقال من الشمولية إلى الديمقراطية، من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد السوقي. إذا نظر المرء إلى ساحة أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، لا بد حتما من أن يصل إلى نتيجة مؤداها أنه في أعقاب نهاية العالم الثنائي الاستقطاب نشأت مشاكل جديدة وشكوك جديدة. وما زال على أمم أوروبا أن تضع سياسة شاملة جديدة للقارة. وتلك السياسة لا يمكن أن تقام على مفاهيم قديمة لسياسة الاحتواء. لقد كان الاحتواء دون شك سياسة فعالة أبقت على الشرق الذي ينتهج النظام الشمولي عند حده لعقود. ومع هذا فإن بقايا سياسة الاحتواء لا تزال تؤثر تأثيرا بالغا على علاقات أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية بسائر العالم.

والآن يجري تطبيق سياسة توسع في جوهر اقتصادات السوق والدول الديمقراطية - إلا أننا نعتقد أن هذه السياسة تفترض مسبقا التخلي عن جميع بقايا سياسة الاحتواء، وانخراط هذه البلدان بشكل أقوى في مشاركة حقيقية. وستظل المشاركة ضرورية لهذه البلدان لتمكين من الاضطلاع بنصيبها في المسؤولية عن مستقبل أوروبا واستقرارها. إن الديمقراطيات الناشئة يجب أن تدعم؛ والاقتصادات العرجاء يجب أن تقوم؛ ويجب أن يتعزز الأمن إلى حد يسمح بتنمية سياسية واجتماعية مستقرة.

إنني لا أريد أن يفهم هذا على أنه قائمة من الآمال تروجها أوروبا لنفسها. أعتقد أنه يمكن اعتباره بالأحرى جزءا من برنامج لأي منطقة، وللأمم المتحدة أيضا.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة فريتشه (لختنشتاين).

السيد كالباجي (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن

الإنكليزية): يود وفد سري لانكا أن يهنئ الأمين العام على تقديمه ما أشار إليه بنفسه على أنه:

"أطول تقرير، منذ سنوات كثيرة، يقدمه

المفتوح العضوية المعني بإعادة تنشيط أعمال الجمعية العامة، والذي تتشرف سري لانكا بالمشاركة في رئاسته، كان هناك تسليم بأن الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الذي يتكون من جميع أعضاء الأمم المتحدة والذي تتاح فيه لجميع الدول الأعضاء فرصة متكافئة للمشاركة في عملية صنع القرار. وهذا هو السبب الذي من أجله قررت الجمعية العامة الآن تناول مسألة إعادة تنشيط أعمالها بطريقة شاملة. وكخطوة أولى، قررت الجمعية خفض عدد لجائها الرئيسية من سبع إلى ست لجان. ومن المقرر أن تستمر عملية إعادة التنشيط على نحو شامل في هذه الدورة في فريق عامل غير رسمي مفتوح العضوية. وترشيد جدول أعمالنا يعتبر من البنود ذات الأولوية المطروحة للدراسة.

ومن الأهمية بمكان أيضا أن تمتد الممارسة الديمقراطية إلى الأجزاء الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، وحتى إلى مجلس الأمن. وقد قدمت مقترحات للنظر في إمكانية استعراض عضوية مجلس الأمن. وتقتضي الممارسة الديمقراطية أن تكون عضويته معبرة عن حقائق اليوم، بدلا من هيكل القوة العالمي الذي بلغ من العمر ٤٨ سنة.

إن قرارات مجلس الأمن تلزم جميع الدول الأعضاء. لذلك، لا بد من وجود آلية من نوع ما، من أجل تحقيق مشاركة أوسع نطاقا في عملية صنع القرار في مجلس الأمن، أو أقله، قبول عام بالقرارات المتخذة. ومن شأن هذا أن يقيم تفاهما أكبر بين مجلس الأمن والجمعية العامة، وبالتالي يمكن مجلس الأمن من الاضطلاع، على نحو أنجح، بمسؤوليته الرئيسية المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

ووفقا للمادة ٢٤ من الميثاق، فإنه، بغية كفالة اضطلاع الأمم المتحدة بعملها على نحو فوري وفعال، يعهد أعضاؤها إلى مجلس الأمن بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، ويوافقون على أن مجلس الأمن، لدى الاضطلاع بمهامه بموجب هذه المسؤولية، يعمل بالنيابة عنهم. فهل يوافق جميع، أو حتى أغلبية، الدول الأعضاء على بعض القرارات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن؟ ثمة فرصة الآن لإعادة النظر في عضوية مجلس الأمن، وينبغي اغتنام هذه الفرصة لكفالة بقاء ديمقراطية وشفافية عملية صنع القرار في الاعتبار. وهذه مسألة يود وفد بلدي أن يعود إليها في إطار البند المناسب من جدول الأعمال.

إن الأمين العام يشير في تقريره باستفاضة إلى حفظ السلم. فمن المتوقع أن ترتفع تكلفة حفظ السلم

ينبغي معالجتها بعزم ومثابرة. وإنما ننتظر السياسات البديلة الخاصة بهذه المسائل، لتتغير فيها الدول الأعضاء، في التقرير المقبل الخاص بخطة التنمية.

لقد طرح وزير خارجية بلادي، في المناقشة العامة لهذه الجمعية، بعض الأفكار من أجل التنسيق بين الحاجة إلى المواد الإضافية للتنمية ورأس المال الخاص المتاح من خلال آلية إعانة لتحمل الفائدة.

إن السلم والتنمية والديمقراطية أمور مترابطة فيما بينها. ويذكر الأمين العام ما يلي:

"لن تزهو التنمية دون أن يوازيها تقدم فني مفهوم رئيسي آخر: التحول إلى الديمقراطية. فالسلم شرط أساسي للتنمية؛ ولا غنى عن الديمقراطية لنجاح التنمية على المدى الطويل" (A/48/1، الفقرة ٩).

عندما كانت اللجنة التحضيرية للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تتداول بشأن موضوع لهذه المناسبة، حاول البعض منا أن يضيف السلم والتنمية والديمقراطية إلى الصيغة المقبولة عموما "نحن الشعوب ...". ولكن "الديمقراطية" شكلت صعوبة بالنسبة لبعض الدول الأعضاء في قبولها. وقد اقترح عندئذ أن السلم، والمساواة، والعدالة والتنمية قد تحرز توافق آراء بما يتفق مع ديباجة الميثاق. وفي نهاية الأمر، استقرت للجنة التحضيرية على صيغة "نحن شعوب الأمم المتحدة ... المتحدون من أجل عالم أفضل". ونأمل أن يتسنى في الإعلان الرسمي الذي سيقوم بإعداده الفريق العامل التابع للجنة التحضيرية، تحديد أوضح لما هو نوع العالم الأفضل الذي نحن متحدون من أجله. وفي هذا السياق، قد لا يمكننا تفادي التأكيد على السلم، والتنمية والديمقراطية.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره أنه:

"... لا سبيل إلى الحفاظ التام على الديمقراطية داخل الدول، على مر الزمن إلا إذا ارتبطت بالتوسع في الممارسة الديمقراطية بين الدول وعلى جميع أصعدة النظام الدولي" (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

وهذا بالتأكيد ينطبق أيضا على الأمم المتحدة وأجهزتها الرئيسية.

تقوم المنظمة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الأعضاء. وفي مناقشات الفريق العامل

وهذا هو السياق الذي، يتعين أن تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور حيوي في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. ويحدونا الأمل في أن تولى مسائل التنمية نفس الشعور بالاستعجال الذي يولى للسلم والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الانسان، لأنه لا يمكن إنكار الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية المتزايدة اتساعا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وضرورة إيجاد حلول متعددة الأطراف لسدها. والأمم المتحدة لا تستطيع أن تتحمل ثمن تهميش أولويات أغلبية أعضائها التي مازالت منصبة على إدامة عملية التنمية وزيادة ازدهار شعوبهم.

وهكذا، وبينما كنا نأمل في أن يكون معروضا علينا في هذه الدورة "خطة للتنمية" من وضع الأمين العام، مازلنا نتطلع الى استلام تقريره الأولي عن هذا الموضوع في وقت لاحق من هذا العام. ويحدونا الأمل أيضا في أن يصبح التقرير النهائي متوفرا بعده بفترة وجيزة.

إن دور الأمم المتحدة الآخذ في الاتساع اليوم في التصدي لمسائل السلم والأمن الدوليين، والمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومسائل البيئة والتنمية يرهق الموارد المتاحة لها. وهذا يعني أنه في عملية إعادة تنظيم الأمم المتحدة يجب أن تتاح لها الموارد المالية واللوجيستية اللازمة لأنشطتها، وأن تتاح لها أيضا، وهو الأهم القدرة الادارية على توزيع هذه الموارد على نحو فعال ومنتج. وهنا، اسمحوا لي أن أؤكد مجددا على البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية للفلبين، روبرتو رومولو، أمام هذه الهيئة في جلستها الـ ٢٠ التي عقدت الاسبوع الماضي، والذي اقترح فيه تقصي إمكانيات استعانة الأمم المتحدة بمجموعة من الخبراء في الادارة المشتركة والعلمية، للنظر في مسألة إصلاح الأمم المتحدة بجميع جوانبها. ويجب أن أحذر، مع ذلك، من أن الجهود المبذولة لزيادة الكفاءة لا يجوز أن يكون لها تأثير سلبي على برامج ومشاريع الأمم المتحدة الضرورية لإنعاش البلدان النامية.

في دورة السنة الماضية، عرض علينا التقرير التاريخي للأمين العام بعنوان "خطة للسلم" (A/47/277). والقرارات المتخذان في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة استجابة له (القرارات ١٢٠/٤٧ ألف وباء) أرسيا عددا من المبادئ لتوجيه الأمم المتحدة في تنفيذ أنشطة حفظ السلم المذكورة في التقرير، لا سيما الأنشطة المتعلقة بمساواة الدول في السيادة. والشفافية في إنشاء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم. وهما يسلمان أيضا بأن بعض المفاهيم الواردة في "خطة للسلم" آخذة في التطور. ونعتقد أن هذا قرار عاقل

من ١.٤ بليون دولار في عام ١٩٩٢ الى ما يقدر بـ ٣,٦ بلايين دولار بحلول نهاية عام ١٩٩٣. ومع ذلك، ثمة شعور بالقلق المتزايد إزاء بعض عمليات حفظ السلم الجارية حاليا. وفي حين تحققت بعض النجاحات البارزة - مثلا في كمبوديا - فإن هدف إرساء السلم والاستقرار في مناطق عديدة لا يزال بعيد المنال. وهذه مسألة تستحق دراسة مستفيضة. وسيكون حفظ السلم من جميع جوانبه موضع مناقشة في اللجنة الخاصة الجديدة للشؤون السياسية وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة). ويحدونا الأمل في أن تيسر هذه المناقشات المفتوحة لجميع الدول الأعضاء، التوصل الى توافق في الآراء حول توجيهات الأمم المتحدة مستقبلا في أنشطتها لحفظ السلم.

لقد صرح وزير خارجية بلدي في المناقشة العامة قائلا:

"وفي الوقت الذي يستمر فيه التحول نحو نظام عالمي جديد، ستعرض الأمم المتحدة لضغوط كبيرة كي ترقى الى مستوى مثلها. ومع ذلك فحتى تحصل الأمم المتحدة على أكبر قدر ممكن من التأييد، يجب عليها أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التوجيهية المقبولة". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ١٣، الصفحة ٤١) هذه هي مبادئ الميثاق.

السيد اسكالير (الفلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1). فهو ليس موضوعيا ومستفيضا وشاملا فحسب، بل وحافزا للفكر أيضا. وأود أن أعلق على بعض المسائل التي أثارها التقرير.

قبل كل شيء، نشاطر الأمين العام رأيه بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور مركزي لا في تعزيز السلم والأمن فحسب، بل أيضا - وهو الأهم برأينا - في تعزيز التنمية. ويرى وفد بلدي أن مسائل التنمية ينبغي أن تبقى في جوهر جدول أعمال مجلس الأمن نظرا للصلة والربط المفيد بين القائمين بين التنمية والتقدم الموازي لها في التحول الى الديمقراطية. وكما يشير الأمين العام - ونحن نتفق معه - فإن التحول الى الديمقراطية يجب أن يكون فيما بين الدول في المجتمع الدولي وليس داخل الدولة فحسب. وهذا بدوره ينبغي أن يترجم الى تعاون متعدد الأطراف على دعم الديمقراطية والتنمية معا.

اليوم في المناقشة الخاصة بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، في وقت يشهد تطورات دولية نشطة، ووضعاً عالمياً متحركاً يحتاج، أكثر من أي وقت مضى، لتكثيف دور الأمم المتحدة في تعزيز الإيجابيات ومعالجة السلبيات، وذلك لبناء نظام عالمي يحقق التقدم والرخاء للدول الأعضاء كافة، نظام قادر على مواجهة التحديات، وتغيير المفاهيم، بمشاركة الجميع، ومن أجل صالح الجميع.

إننا نرحب بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/48/1). فهو دعوة للتفكير والبحث عن الفرص المتاحة للأمم المتحدة والتحديات التي تواجهها في الحقبة الحالية. فلدينا، في هذه الحقبة، فرص جديدة لتعزيز التعاون العالمي لمعالجة العديد من المشاكل، وعلى رأسها مشاكل الفقر المستمرة، وبصفة خاصة في إفريقيا.

كما نواجه العديد من التحديات الناشئة من التطاحنات العرقية، ومن تفتت دول قومية. وبصفة عامة لم يسبق في أي وقت مضى أن كانت الطلبات على الأمم المتحدة بهذه الكثرة، ولا كانت التوقعات كبيرة إلى هذا الحد. ويبرز الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة، بأسلوب شامل، الإمكانيات الهائلة لدى الأمم المتحدة، وأهمية استخدامها في إقامة نظام عالمي أكثر استقراراً.

ويستعرض التقرير الإنجازات التي تحققت في كل ميدان على مدى الإثنى عشر شهراً الماضية، كما يكشف أيضاً النكسات ومواطن القصور؛ ويعكس بصورة مناسبة أعمال المنظمة في كافة المجالات، كما يستعرض تدابير التعاون اللازمة لتقوية الأمم المتحدة كمنظمة، وتعزيز دورها، بصفاتها منظمة لا غنى عنها تتصف أساساً بالطابع العالمي والسلطة العالمية، في عقد الاجتماعات في كافة الميادين لخدمة الدول الأعضاء، وبمشاركة الدول كافة على أساس المساواة في السيادة.

وإذا كان التقرير قد أبرز بصورة واضحة وتفصيلية الأعمال التي اضطلعت بها مختلف إدارات الأمانة العامة وسائر الوحدات المكونة للمنظمة في ميداني السلم والأمن، فإن صورة الأعمال التي اضطلع بها القطاعان الاقتصادي والاجتماعي كانت أقل وضوحاً. وقد يكون ذلك ناتجاً عن تكاثر الهيئات والمنظمات العاملة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه نظراً لأهمية الموضوعات المتناولة في هذين القطاعين، فقد يكون من المفيد ومن المهم، إيجاد الوسيلة المناسبة - في المستقبل - لسد هذه الفجوة في التقرير.

لأنه يعني ضمناً أنه لا يزال من المتعين التأكد من فعالية هذه المفاهيم. كما نرحب بحقيقة أخذ هذين القرارين يتعرض لتحسين تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق.

ونظراً لتزايد اشتراك الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية والأنشطة الانسانية والأنشطة المتعلقة بحل الصراعات، يرى وفد بلدي، من حيث المبدأ، فائدة من قيام الجمعية العامة بإجراء استعراض وتقييم شاملين لجميع جوانب عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، ويفضل أن يكون ذلك من جانب هيئة عالمية واحدة. وهذه الجوانب تتضمن مسائل مثل الولايات والسلامة والادارة المالية.

إن الفلبين تدرك أن صون السلم والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة، وكانت مشاركتنا في عملية رئيسية للأمم المتحدة لحفظ السلم تعبيراً عن ذلك. بيد أن مشاركتنا في تلك العملية رتب علينا عبئاً مالياً كبيراً، كما كان الحال، بلا شك، بالنسبة لبلدان أخرى مشاركة بقوات، لا سيما النامية منها. والتأخير في تسديد تكاليف القوات والتعويضات عن هذه العملية ضاعف من الصعوبات التي نواجهها. وإدراكاً منا بأن تسديد الاشتراكات المقررة في حينه يرتبط بهذه المسألة، فإننا نأمل في أن تتصدى أية ممارسة ترمي إلى ترشيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم لهذا الموضوع بالذات.

وتستهدف إعادة تنشيط الجمعية العامة تعزيز قدرتها على القيام بدورها على النحو الذي توخاه الميثاق. ولذلك، ينبغي أن تتم هذه العملية في إطار نوح شامل. ونحن نتطلع إلى الاجتماع المبكر للفريق العامل غير الرسمي مفتوح العضوية المنشأ بموجب القرار ٢٣٣/٤٧، والذي عليه أن يتقدم باقتراحات تتعلق بمسائل مثل التقارير المرفوعة للجمعية العامة من أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية.

وأخيراً، نعتقد أن المناقشات المتعلقة بتوسيع عضوية مجلس الأمن ينبغي أن تجرى في سياق عملية تعميم الديمقراطية في الأمم المتحدة، وعلى الأخص بهدف زيادة شفافية أعمال المجلس، ومشاركة غير الأعضاء في عملية صنع القرار داخل المجلس. ونحن نتطلع إلى المناقشة التي سنجرها بشأن هذا الموضوع، ومن المستصوب، في هذا الصدد، أن يكون هناك اتجاه إلى اتخاذ قرار إجرائي بمواصلة المداولات المفصلة بشأن هذا الموضوع والمسائل المرتبطة به في إطار آلية منظمة مفتوحة العضوية وشفافة.

السيدة حسن (مصر): يسر وفد مصر أن يشارك

المتحدة أن يحدث بين عشية وضحاها، ولا أن يكون ثوريا. فالمتعين أن يكون التغيير عملية محكومة بعامل الزمن وعوامل عديدة أخرى. إلا أن هناك شيئا وحيدا مؤكدا، هو وجوب التغيير. ويجب ألا نرتكب أي خطأ غير قابل للتصحيح، يدفع الأجيال المقبلة إلى إدانتنا بتهمة القصور عن اغتنام الفرصة التاريخية أو "نقطة التحول" التاريخية، حسبما يشير إليها التقرير.

إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة يشير بوضوح إلى استعداد الأمين العام لإجراء التغييرات الضرورية في المنظمة. وبينما نؤيد مبادرات الأمين العام وفريقه، نجدد مناشدتنا، في الوقت نفسه، بمحاولة أن يكون التشاور على أوسع نطاق ممكن في هذه العملية. ومما لا شك فيه أن الأمين العام سيتعرض لآراء عديدة، وسيكون بعضها أكثر اقناعا من البعض الآخر. ولا تعني نهاية الحرب الباردة وتغير الزمن نهاية السعي لتحقيق سيادة المواقف والأفكار. ونحن ندرك أن الذين استفادوا من الأمم المتحدة بهيكلها الذي أنشئ في عام ١٩٤٥، سيقاومون التغيير وسيواصلون السعي لإدامة ما يتمتعون به من ميزان. وفي ظل هذه الظروف، يتعين على بلدان الجنوب والبلدان الأخرى التي تفكر مثلها أن تتمسك، جماعات وفرادى، بأفكارها الجماعية. وقد أسعدنا، في هذا الصدد، أن رئيس حركة عدم الانحياز تكلم أيضا في هذه الجلسة.

ولا بد للأمم المتحدة المقبلة أن تقف صراحة إلى جانب أغلبية العالم. ولا بد لها أن تبدي اهتمامها وعنايتها بمشكلات تلك الأغلبية. ولا بد من أن يسفر أي تغيير في الأمم المتحدة عن طريق إعادة التشكيل أو التنشيط، عن إتاحة أقصى حد من الفرص للجنوب والعالم الثالث لكي يطرحا مشكلاتهما على الأمم المتحدة استرعاءً للانتباه والتماسا للعلاج. وهذا هو السياق الذي يجب علينا في الجنوب أن نحاول فيه قدر المستطاع تعريف الآخرين بأرائنا. ولا ينبغي السماح للقلة بأن تواصل فرض نضوذا على الأمم المتحدة. وكما قلنا في مناقشة نفس الموضوع في السنة الماضية، ينبغي أن نحدد - ربما بحلول عام ١٩٩٥ - أهدافا لتغييرات متميزة وبناءة داخل الأمم المتحدة وينبغي الشروع فيها بحزم وثبات.

وماليزيا مقتنعة بأن مصداقية مفهوم الأمن الجماعي وفعاليتها ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين في المستقبل، يستلزمان استخداما أكبر لآلية الدبلوماسية الوقائية. وسيكون هذا ممكنا إذا توفر للأمين العام ومجلس الأمن تأييد قوي لكي يظطعا بإجراءات مبكرة لتقييم حالات الصراع، ويتخذوا خطوات حاسمة لمنع نشوب صراعات سافرة. ولكن الدول

وبتحليل محتويات التقرير عما أفرزه الواقع من مكاسب وخسائر، ونمط التطورات خلال العام الماضي، تتجلى لنا حقيقة ثابتة هي الطبيعة الشاملة للتحديات التي تواجه العالم، والعلاقة الترابطية بين الحفاظ على السلم وتحقيق التنمية بكافة أبعادها.

فإن لم يستتب السلم لن تتحقق التنمية، وإن لم تتحقق التنمية فقد السلم قاعدته، وجنحت المجتمعات إلى هوة الصراع. هذا، وبملاحظة التطورات في عمليات حفظ السلام خلال العام المنصرم، تتبين لنا حقيقة أخرى أوضححتها عمليات حفظ السلم في الميدان، وهي ضرورة اتباع نهج متكامل لهذه العمليات، وضرورة قيامها بوظائف مترابطة لا تقتصر فقط على الجانب العسكري، بل تولى العناية والاهتمام أيضا للأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية على حد سواء.

ويهم وفد مصر أن يبرز، في هذا الصدد، أهمية التصدي للتهديدات غير العسكرية بنفس القوة والاهتمام التي نوليها للتهديدات العسكرية. فالفقر المدقع والمجاعات والكوارث الطبيعية تمثل جميعها أسبابا أساسية لزعزعة الاستقرار. ومن ثم، يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في التصدي لهذه التهديدات غير العسكرية للسلم والأمن الدوليين.

وينبغي أن يكون الهدف الأساسي من عمل المنظمة هو تهيئة الظروف التي تكفل التقليل قدر الإمكان من عدم الاستقرار وتهديد السلم، وهو ما يستدعي التصدي لجذور المشاكل وأسبابها، والتصدي لمخاطرها قبل أن تصل إلى مرحلة تتطلب اتخاذ تدابير لحفظ السلم، أو أن تتدهور - وهو الأسوأ - إلى وضع يستدعي اتخاذ تدابير قسرية لفرض السلم.

إن مناقشة "خطة للسلم" - والتي نعتبرها بداية لا نهاية - أبرزت مفاهيم جديدة تتعلق بعدد من الإجراءات الوقائية التي تتطلب من الدول قدرا من التطوير في أسلوب نظرتها وتناولها لها. ولعل اعتماد قرار في هذا الشأن في الدورة السابعة والأربعين، يعتبر فرصة للدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة لدراسة وتحليل مكوناته، لاتخاذ مواقف إيجابية وواقعية من هذه المفاهيم، وتحويل الإمكانيات التي تبشر بها الدبلوماسية الوقائية من كلمات رنانة إلى حقيقة واقعة.

إننا ندرك أنه، على الرغم من التطورات الجذرية والنوعية التي تؤثر على المنظمة وعلى المسرح الدولي، فلا يمكن للتغيير في الأمم المتحدة أو في العلاقات الدولية التي تجري في إطار منظومة الأمم

وتسوية المنازعات؛ خامسا - خلاصة: تقوية الأساس الانساني. ويكرس جزء كبير من التقرير لحفظ السلم وجوانب أخرى متصلة به. وهذا يعكس ضمنا ما انشغلت به الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢.

وقد سعت ماليزيا، وهي بلد نام، للقيام بدورها كعضو في الأمم المتحدة، عن طريق جملة أمور، من بينها إسهامها في أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم. ولقد اشتركنا في عدد من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلم والبعثات الميدانية. وأبناؤنا من حفاظ السلم موجودون في أنحاء عديدة من العالم، بما في ذلك الصومال، حيث عانينا أيضا من خسائر في الأرواح. وبينما نتطلع الى المناقشة الكاملة للبند المحدد المتعلق بحفظ السلم، نود أن نذكر في هذا المنعطف أن هناك حاجة الى مداومة إطلاع البلدان المساهمة بقوات على كل التفاصيل المتعلقة بعمليات محددة. ووحدة القيادة ووضوح الولاية عنصران هامان لنجاح أية بعثة من بعثات حفظ السلم. ولكي تكون أية عملية لحفظ السلم ممثلة بحق للمجتمع الدولي فإن اشترك البلدان النامية النشط مسألة حيوية. ومن المهم بالمثل قبول المساهمات المقدمة من جميع البلدان، بدلا من اللجوء الى نهج انتقائي قد يثير مشاعر القلق من وجود تمييز.

وكان لتركيز الاهتمام على حفظ السلم وما يتصل به من أنشطة أثر مباشر على الحالة المالية للأمم المتحدة. كما أثر بشكل سلبي على أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية، وأثار بصفة عامة أسئلة جوهرية تتعلق بدور الأمم المتحدة في مجال التنمية. ومن المتصور أنه إذا استمر الاتجاه الحالي فقد تصبح نسبة الإنفاق على حفظ السلم الى الإنفاق على أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية والانمائية ٤:١. ونحن نذكر هنا مرة أخرى بندائنا في السنة الماضية بوضع خطة للتنمية. وما لم تستكمل "خطة للسلم" بخطة للتنمية، فإنها لن تسهم إسهاما فعالا في إقرار السلم والأمن الدوليين. ومما لا شك فيه أن الخطة المقترحة للتنمية، يجب أن تأخذ في الحسبان جميع الأنشطة والمبادرات، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١، ضمنا لعدم الازدواج.

وفي ظل التغييرات والتحديات التي يواجهها العالم، والتي لا تستطيع أي دولة أو مجموعة من الدول أن تسيطر عليها وحدها، تضطلع الأمم المتحدة بمسؤوليات متزايدة لتحقيق السلم والتنمية، بالشكل الذي توخاه مؤسسوها قبل نصف قرن. فقد جاء في الفقرة ٤ من المادة الأولى من الميثاق مايلي:

"جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات

الأعضاء لن تمنح تأييدها إلا إذا توافرت الثقة الكافية، وبالذات في إجراءات مجلس الأمن، وهو الشيء الذي سيكتسب بمرور الوقت.

وفي هذا الصدد أيضا، من الأهمية بمكان أن يرى مجلس الأمن وهو ينفذ بعض القرارات التي اتخذها بنفسه. وهذا يسري على وجه الخصوص على حالة البوسنة والهرسك. فقد أصبح واضحا بشكل متزايد أن مجلس الأمن لم يكن فعالا بما فيه الكفاية في تنفيذ قراراته المتعلقة بالبوسنة والهرسك، في حين كان رد فعله سريعا إزاء قضايا أخرى. وقد فشل مجلس الأمن في واجبه إزاء البوسنة والهرسك، بل إنه منع حكومة ذلك البلد وشعبه من حق الدفاع عن النفس برفضه رفع حظر الأسلحة.

لذلك، يؤيد وفدي كل التأييد الرأي القائل بضرورة تطبيق مبادئ الميثاق تطبيقا متسقا وثابتا لا تطبيقا انتقائيا، لأنه إذا ساد التصور الأخير، ضعفت الثقة وضعفت معها السلطة الأدبية التي تمثل الخاصية الكبرى الفريدة لهذا الصك. وتتوقف فعالية الأمم المتحدة في منع الصراعات وتسويتها وصيانة السلم الدولي، على مصداقية قراراتها ودرجة الاتساق في تطبيق مبادئ الميثاق. وانطلاقا من روح الميثاق ومصالح الدول الأعضاء، يتعين وجود تناسق في علاقة الجمعية العامة لمجلس الأمن فيما يخص مسألة السلم والأمن. ويجب ألا تنشأ حالة يجري فيها تجاهل آراء عامة أعضاء الأمم المتحدة، ويختار فيها لمجلس ألا يطبق المبادئ إلا عندما تكون مناسبة لمصالح بعض الأعضاء البارزين وراحتهم.

وكما ذكرنا خلال المناقشة التي دارت في الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، لا يسعدنا عدم وجود علاقة متوازنة ومتعاضدة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. وينبغي أن يكون هناك دور أكبر للجمعية العامة، ومشاورات أوثق وأكثر انتظاما بين عامة الأعضاء ومجلس الأمن في المسائل المتعلقة بالسلم والأمن. ونحن نرحب ببعض المبادرات الأخيرة التي اتخذها مجلس الأمن إزاء الشفافية والتشاور مع غير أعضاء المجلس. ونعتقد أنه لا بد من استمرار هذه العملية وتعزيزها.

يتضمن تقرير الأمين العام الى الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة خمسة فصول رئيسية، هي: أولا - مقدمة؛ ثانيا - تنسيق استراتيجية شاملة؛ ثالثا - تطوير المجتمع العالمي؛ رابعا - التوسع في مجال الدبلوماسية الوقائية وتقديم المساعدة الانسانية

المشتركة".

وفيما يتعلق بإعادة هيكلة الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي، فإن وفد مصر يساند الجهد المبذول في هذا المجال، ويؤكد على أن أي إعادة للهيكلة في هذين الميدانين يجب أن يكون الهدف المنشود منها هو خدمة التعاون الدولي للتنمية، وأن إصلاح أجهزة الأمم المتحدة يجب أن يؤدي الى تعزيز هذا التعاون، وأن يجعل المنظمة أكثر استجابة للحقائق والتغيرات الجارية، بما يخدم متطلبات التنمية في الدول النامية. هذا، ويؤكد وفد مصر على ضرورة إيلاء "خطة للتنمية" نفس درجة الأهمية التي تم إيلاؤها لـ "خطة للسلام" وأن تكون مكملة لها. فالتنمية ضرورية لتحقيق السلام، ومن ثم يعتبر تحقيقها أحد الأنشطة الأساسية للدبلوماسية الوقائية.

يرحب وفد بلادي بالاتجاه الذي يرمي الى جعل أنشطة الأمانة العامة أكثر وضوحا، كما يدعم عملية إعادة تشكيل الأمانة العامة لجعلها أكثر قدرة على الاضطلاع بالمهام المتزايدة الملقاة على عاتقها، ويؤيد الجهود المبذولة في هذا المجال. إلا أن موقف مصر يقوم على ضرورة ألا تتعارض عملية إعادة التشكيل مع الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء لعمل المنظمة، بل وينبغي أن تسهم في تحقيق هذه الأولويات وأن تدعمها، وهو ما يتحقق من خلال تعزيز التشاور التام والمستمر بين الأمانة العامة والدول الأعضاء، قبل وخلال كافة مراحل إعادة التشكيل.

كما ترى مصر أن إجراء تقييم شامل وموضوعي لقدرة المنظمة على الأداء، يتوقف بدرجة كبيرة على مدى التزام الدول الأعضاء بسداد التزاماتهم تجاه المنظمة، كاملة وفي مواعيدها.

وفي النهاية، فإن المشاكل التي تواجه عالمنا، مشاكل شاملة في أبعادها وتأثيرها. وهي، بالتالي، تتطلب جهدا دوليا لإيجاد حلول لها. فالعالم الذي نتطلع اليه جميعا والنظام العالمي الجديد المتصف بالتوازن والعدل لن يتحققا إلا بالإرادة السياسية لكافة الدول الأعضاء، والالتزام بالتعاون الدولي والحوار القائم على نهج شامل ومتكامل.

السيد رحمن (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إننا نرحب بهذه الفرصة التي أتاحت لنا للمشاركة في المناقشة الخاصة بتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. ونهنيء الأمين العام على هذه الوثيقة التي يمكن أن توصف، من نواح عديدة، بأنها تقرير يتصل بحالة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢. وقد استبق الأمين العام جميع الوفود، باعترافه بأنه أطول تقرير يقدم منذ

ولا شك أن لذلك تأثيره المباشرة على أجهزة الأمم المتحدة التي تخوض حاليا عملية تطوير وإصلاح.

ويهمني في هذا المجال أن أبرز أهمية دور الجمعية العامة، بصفتها الجهاز الرئيسي في الأمم المتحدة، وأن أؤكد على أهمية العمل على تعزيز هذا الدور.

وإذا نظرنا الى المعلومات والجداول المقدمة في تقرير الأمين العام، سنجدها تبرز الزيادة السريعة في حجم عمل مجلس الأمن، وما يتصل بذلك من زيادة في عمليات حفظ السلام، وأنشطة الأمانة العامة. ويود وفد بلادي أن يوضح أنه يتعين علينا أن نتجنب افتراض ضرورة تناول كل الأمور المؤثرة على السلم والأمن الدوليين على مستوى مجلس الأمن. فهناك حالات يمكن أن تضطلع فيها الجمعية العامة بدور هام، وهذا أمر نص عليه الميثاق.

ويعتقد وفد بلادي أن هناك حاجة لمزيد من الاتصال والحوار بين مجلس الأمن والجمعية العامة في ميدان السلم والأمن الدوليين. كما أنه ثمة حاجة الى تعزيز الوضوح في عمليات المجلس التفاوضية، والى مزيد من الشفافية والمشاورات الفعالة مع الدول غير الأعضاء بالمجلس، والى أن يستمع المجلس الى قطاع أعرض من أعضاء المنظمة.

وفي هذا الصدد، يعد تقرير مجلس الأمن الى الجمعية العامة، بمقتضى الميثاق، وثيقة هامة يجب أن تكون أقل عمومية وأكثر موضوعية. ولا شك أن هناك حاجة ملحة للإبقاء على التوازن بين المجلس والجمعية العامة، كما ورد في الميثاق. ولئن كانت هناك حالات تتصل بالسلم والأمن يمكن أن تضطلع فيها الجمعية العامة بدور هام، فإن هناك حالات أخرى قد يكون من الملائم أن يعهد بها الى المنظمات الإقليمية لتضطلع بدور رائد فيها.

إن سعينا لإيجاد خطة فعالة للسلم يتطلب منا إعادة تنشيط دور الجمعية العامة في حماية السلام، بالاستخدام الأمثل للإمكانات المتوخاة في المواد ذات الصلة من الميثاق. كما نعتقد بأهمية الاعتراف الواضح بدور المنظمات الإقليمية، ومساندتها لدور الأمم المتحدة، وتعزيز كل منهما لدور الآخر. والممارسة هي وحدها التي ستمكننا من إيجاد التكامل المنسق بين أدوار كل من مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة.

المبادرات المختلفة التي اتخذت منذ قمة الأرض في ريو في حزيران/يونيه ١٩٩٢. وتؤيد ماليزيا تأييدا كاملا الملاحظات الواردة في التقرير. بيد أننا نود أن نشدد على ضرورة أن تركز جميع تلك المبادرات على جهود جماعية ناجحة لضمان وسائل التنفيذ من خلال نقل التكنولوجيا والتدفقات المالية. وما لم تتوفر وسائل التنفيذ هذه فإن مختلف البرامج والأنشطة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، وعمليات التفاوض المختلفة ستأثر تأثيرا خطيرا.

إن ماليزيا تتطلع إلى العمل مع جميع البلدان في معالجة الأزمة المالية للأمم المتحدة. ونحن نوافق على أن الموارد المالية الثابتة والتي يمكن التنبؤ بها، بالإضافة إلى الأيدي العاملة المدربة تدريباً حسناً، تعتبر عناصر هامة إن كان للأمم المتحدة أن تضطلع بمسؤولياتها. ونرحب بتدابير تخفيض النفقات التي ترمي إلى تعزيز الكفاءة وزيادة الانتاجية. بيد أن هذه التدابير ينبغي أن تحظى بتأييد أعضاء الأمم المتحدة. وقد قدمت مقترحات مختلفة لتعزيز القاعدة المالية للأمم المتحدة، ونحن نتطلع إلى بحث هذه المقترحات بالتفصيل في اللجنة الخامسة.

ونظرا لمجموعة المسائل التي يثيرها التقرير، والقيود الزمنية، فإن وفدي سيعلق على مسائل أخرى في اللجان المختصة، أو عندما تطرح مسألة محددة منها في الجمعية.

تنظيم الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل أن أرفع الجلسة، أود أن أبلغ الأعضاء أنه نظرا لتأخر الوقت، والعدد الكبير من الدول الأعضاء، المدرج في قائمة المتكلمين، ستستمع الجمعية العامة صباح الغد إلى ١١ متكلماً هم آخر المتكلمين في إطار البند ١٠ من جدول الأعمال، باعتبار ذلك البند الثالث من جدول أعمال الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥

سنوات عديدة. وبغض النظر عن طول التقرير، فإنه يقدم فكرة عامة، ويشير بصفة محددة الى موضوع مختلف الأنشطة التي تقوم بها الأمم المتحدة ومرماها وحالتها. صحيح أن الوثيقة شاملة ولكنها أيضا محكمة. والواقع أنها، الى جانب خطاب رئيس الجمعية العامة، تحدد لمناقشات الدورة الحالية نبرتها وفحواها. وقد زادت هذه العملية ثراءً بالبيانات التي أدلى بها رؤساؤنا في المناقشة العامة.

إن ماليزيا توجه الانتباه دائما الى ضرورة أن تكون الأمم المتحدة قوية وفعالة. كما أننا نؤكد دائما على ضرورة التقيد بروح ميثاق الأمم المتحدة ومضمونه. وإلى جانب البلدان الأخرى، فإننا نرقب الأمم المتحدة وهي تضطلع بدور فعال حقا في النهوض بالسلم والأمن الدوليين والتنمية. ونوافق على ما جاء في تقرير الأمين العام بأن:

"الأمم المتحدة وحدها هي التي لها الطابع العالمي، والسلطة العالمية لعقد الاجتماعات، والشبكات الواسعة التي تكاد تشمل كل وظيفة دولية" (A/41/1، الفقرة ١٨).

فالأمم المتحدة، قبل كل شيء، هي ذروة العملية الحكومية الدولية المتعددة الأطراف.

وفي سياق الأنشطة الإنمائية، نود أن نكرر الاعراب عن وجهة نظرنا بضرورة إيجاد صلة واضحة بين نتائج اجتماعات بريتون وودز والمبادرات التي يضطلع بها في الأمم المتحدة. إن أغلبية العالم الممثلة في الأمم المتحدة يجب أن يكون لها رأي في المقررات الحاسمة التي تتخذ في أجهزة مثل بريتون وودز ومجموعة السبعة. وقرارات بريتون وودز لا يمكن أن تتخذ بعد الآن بمعزل عن الاحتياجات الجماعية التي يجري التعبير عنها في الأمم المتحدة أو بما يتعارض مع تلك الاحتياجات.

إن تقرير الأمين العام ينظر بتفاؤل إلى